ماذا جرى في المنطقة ؟
وما هو المطلوب
في المرحلة الراهنة ؟

المقدمة

شهدت المنطقة العربية تطورات خطيرة بعد زيارة السادات الى الأرض المحتلة ومفاوضاته مع اركان الكيان الصهيوني والتي جاءت ضمن سياق تنفيذ فصول مخطط التسوية بهدف تصفية القضية الفلسطينية نهائياً لصالح الأهداف العدوانية والتوسعية الصهيونية وفرض الهيمنة والنفوذ الأستعماريين على المنطقة ، وقد تداعت القوى والأنظمة الوطنية العربية لمواجهة تلك الأوضاع . وطرح حزب البعث العربي الأشتراكي وثورته في القطر العراقي برنامجاً كفاحياً شاملاً في اطار تشخيص واقعي لمهمات المرحلة والرغبة الجدية في بلورة موقف عملي لتصعيد التصدي الجماهيري للمؤامرة الأستسلامية وتعبئة الطاقات والأمكانات العربية للمعركة القومية المصيرية .

إن تحليلات قيادة الحزب والثورة للصراع العربي –

الصهيوني ومستلزمات المواجهة الحقيقية والفعالة على طريق النصر والتحرير تبلور التشخيص الواعي والدقيق للمخاطر وسبل التصدي . وتأتي سلسلة الأفتتاحيات التي نشرتها جريدة الحزب « الثـورة » خلال الفترة من ١ — ١٥ شباط عام ١٩٧٨ والوثائق الرسمية المتصلة بحركة الأحداث الراهنة في المنطقة العربية لتقدم لجماهير الأمة العربية التصور الشامل لتلك التحليلات والتشخيصات الملموسة .

ونظراً لما لقيته تلك الأفتتاحيات من اهتمام جماهيري واسع وجدنا من المفيد جمعها مع كافة الوثائق المتعلقة بها في هذا الكتيب لتكون في متناول الجميع .

دار الثورة — بغداد
شباط ١٩٧٨

ـ ١ ـ

اثارت زيارة السادات للارض المحتلة ، وتفاوضه المباشر مع العدو الصهيوني ، واعترافه به واستعداده لتقديم التنازلات المهينة له ، موجة عارمة من السخط والأستنكار لدى الجماهير العربية وقواها الوطنية واعتبرت هذه التصرفات خيانة قومية وخطراً كبيراً يهدد مصير الأمة العربية . وقد طالبت الجماهير العربية بعد هذه الزيارة بردود ومواقف تتناسب مع ما تنطوي عليه الزيارة من خيانة ومن اخطار .

ولكي نكون صريحين تماماً فإن القوى المحسوبة بصوره عـامة على الصف الوطني العربي ، قد اتخذت منذ البداية من زيارة السادات ومن نتائجها موقفين مختلفين ، الأول ينطلق من التحليل بأن زيارة السادات للارض المحتلة انما هي ، برغم خصوصيتها ، حلقـة خطيرة ، ولكن غير منفصلة عن سياسة التسوية التي بدأت منـذ سنوات واخذت مداها الكامل بصورة خاصة بعد حرب تشرين ، فالركائز الأساسية لتلك السياسة هي الأستعداد للقبول بالكيان الصهيوني ، والأعتراف به والتعايش معه بشرط انسحابه من الأرض التي احتلها في عـام ١٩٦٧ ، وقبوله بحـل ما للمشكلة الفلسطينية

في اطار الضفة الغربية وقطاع غزة والقبول ايضاً بدور بارز وفعال للامبريالية الأميركية في عملية التسوية ، واقامة علاقات وثيقة معها ، وهذا ما فعله السادات على نطاق واسع وبصورة مكشوفة وصريحة . وفي هذه السياسة لم يكن النظام المصري وحيداً بل كان يشاركه فيها لسنوات عديدة النظام السوري والنظام الأردني وبعض القيادات في منظمة التحرير الفلسطينية ، بصرف النظر عن اختلاف الدرجات والمستويات في تصرف كل طرف منهم ، والتناقضات والمنافسات التي تنشأ فيما بينهم بين الحين والأخر .

اما الموقف الثاني من زيارة السادات فينطلق من التحليل بأن خطورتها تأتى من كونها تصرفاً منفرداً ، لا يؤدي الى تسوية شاملة كما كان منتظراً أن يتم في جنيف ، وأن السادات بزيارته هذه قدم للعدو الصهيوني تنازلات اكثر مما يجب ، وفي وقت مبكر وبدون مقابل ، وبأسلوب مهين .. وأن من المحتمل أن تؤدي زيارته ، ايضاً ، الى حل منفرد بين النظام المصري والكيان الصهيوني .

وبين هذين الموقفين توجد اطراف قلقة لأسباب ، لامجال للخوض فيها ، تقف في محطة ما مع أصحاب الموقف الأول وتقف في محطة أخرى مع أصحاب الموقف الثاني من دون تمييز دقيق نظري وعملي للتناقض القائم بين الموقفين وللنتائج البعيدة التي تترتب على كل منهما .

ومن اجل توفير مستلزمات الرد الجاد على زيارة السادات ، وبعد دراسة عميقة للوضع العربي قررت قيادة الحزب والثورة توجيه

الدعوة الى الجزائر ، وليبيا ، واليمن الديمقراطية ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وسورية ، لعقد مؤتمر قمة في بغداد ، وارفقت تلك الدعوة برسالة وجهها الرئيس أحمد حسن البكر الى رؤساء الاطراف المذكورة ، يشرح فيها وجهة نظر العراق في مجمل الاوضاع العربية وما يراد من سبل كفيلة لمواجهة الموقف بعد زيارة السادات للارض المحتلة ، وازاء اصرار الاخوة الليبيين على تلبية دعوتهم التي سبقت دعوة العراق بيومين ، فقد شارك العراق في مؤتمر طرابلس وحمل معه مقترحاته المذكورة .

وكان مؤتمر طرابلس في الواقع مسرحاً للصراع او النقاش ، بين اصحاب الموقفين المشار اليهما .

فالذين ينطلقون من الموقف الاول من زيارة السادات للارض المحتلة كانوا يسعون الى وضع برنامج كفاحي يستهدف تحرير كامل التراب العربي الفلسطيني المحتل ، ويشترط حتماً سياسات داخلية وعربية ودولية معينة وعلى اساس برنامج طويل الامد ، مع الاخذ بالاعتبار ، سياسة المراحل ، وهذا ماتضمنته رسالة الرئيس البكر وما عبر عنه وفد العراق في المؤتمر ، اما الذين ينطلقون من الموقف الثاني ، فقد كانوا يسعون في الواقع الى تكتيل قوى سياسية وعوامل ضغط راهنة لمواجهة التصرف الانفرادي الذي قام به السادات والنتائج التي تترتب عليه ومواصلة نهج التسوية السابق بكل عناصره الاساسية التي اشرنا اليها ، ولكن في اطار ظروف وشروط محسنة .

ويجب أن نعترف بأنه برغم كل النقاش الساخن الذي جرى

في مؤتمر طرابلس ، وبرغم كل الانتقادات الشديدة التي وجهت الى النظام السوري وبعض قيادات منظمة التحرير الفلسطينية وللسياسات التي اتبعت خلال المرحلة الماضية في اطار القبول بمنهج التسوية ، فأن المؤتمر شهد محاولات مكثفة ولاننكر انها ذكية للخلط بين الموقفين المتباعدين او المتناقضين من زيارة السادات وعدم تأشير الحدودالواضحة بينهما برغم كل مابذله العراق من محاولات جدية وصبورة لتأشير تلك الحدود ، وبالتالي اتخاذ المواقف وتحديد البرامج على اساسها ، لذلك خرج المؤتمر في الواقع ، بتزكية وتقوية اصحاب الموقف الثاني ، فالمؤتمر لم يحدد برنامجاً كفاحياً يستند على أسس مبدئية ، وسياسية ، وعسكرية ،واقتصادية ، وتنظيمية متكاملة ومن شأنها توفير مستلزمات نضال طويل الامد لتحرير كامل التراب العربي الفلسطيني المحتل ، في اطار الممكنات التي تتيحها الظروف الذاتية للاطراف المعنية ، والظروف العربية والدولية القائمة في كل مرحلة من مراحل الصراع ، كما انه لم يخرج بأي تحليل للمسيرة السابقة الواقعة بين نهاية حرب تشرين وزيارة السادات للارض المحتلة ، وانما انتهى بمقررات ومواقف يغلب عليها طابع استنكار زيارة السادات والدعوة الى مقاطعة النظام المصري ومقاومة نتائج الزيارة (دون تحديد تلك النتائج بالضبط) ، كما دعى المؤتمر الى مساندة النظام السوري والمقاومة الفلسطينية (دون تحديد طبيعة هذه المساندة وغاياتها النهائية) ، ومن دون أن يلزم ذلك النظام بوجه خاص بأي برنامج سياسي محدد خلال المرحلة المقبلة .

هذا هو السبب المركزي الذي جعل العراق ينسحب من مؤتمر طرابلس ، فالعراق لم يذهب الى مؤتمر طرابلس بدافع الهبة او الحماسة ، ولم يقف من زيارة السادات موقفاً نابعاً من الغضب والاستنكار فقط .. بل أن موقف العراق من زيارة السادات .. يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمجمل مواقفه من مسألة التسوية وما يتصل بها من شؤون سياسية وعسكرية واقتصادية على كل الاصعدة الداخلية والعربية والدولية ، لذلك ليس ممكناً ، ومهما كانت المبررات أن يسمح العراق لنفسه بأن يكون في وضع تختلط فيه الاوراق بين موقفه المتكامل والشمولي من التسوية وبين مواقف الذين ساروا في نهجها سنوات عديدة ، فبين هذين الموقفين تناقض واسع وعميق لايشمل مسألة واحدة فقط او جوانب ثانوية ،بل انه يشمل قضايا جوهرية عديدة تتصل بمجمل السياسات والمواقف المبدئية والسياسية والعسكرية والاقتصادية لكل طرف على الاصعدة المحلية والعربية والدوليـة .

- ٢ -

بعد انتهاء مؤتمر طرابلس واستمراراً لطبيعة المناقشات التي دارت فيه ، جرى بين الاوساط الوطنية العربية نقاش واسع النطاق حول المسائل التي طرحت فيه ، وحول طبيعته ونتائجه وحول موقف العراق فيه.

كان بعض هذه الاوساط يقول صحيح أن خطوة السادات هي نتيجة للسياسات التي اتبعت في المرحلة الماضية في اطار التسوية ، تلك السياسات التي كان النظام السوري وبعض قيادات منظمة التحرير الفلسطينية طرفين اساسيين وفعالين فيها ، غير أن السادات تجاوز اطار سياسة التسوية تلك الى حد الانزلاق او القبول بـ (الصيغة الصهيونية) للتسوية ، وان هذه الصيغة غير مقبولة من النظام السوري وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية واطراف عربية اخرى ، سواء لاسباب ذاتية او موضوعية ، لذلك فأن من الضروري دراسة امكانية تطوير مواقف تلك الاطراف ، وبخاصة النظام السوري وقيادات منظمة التحرير بما يؤدي الى جرها تدريجياً الى موقف كفاحي يمكن أن يلتقي بنسبة معقولة مع مواقف القوى الثورية المناهضة للتسوية ولمجمل المخطط الامبريالي الصهيوني الرجعي في المنطقة .

وقالت بعض تلك الاوساط ، أن موقف العراق موقف مبدئي

صحيح ، ولكنه يفتقر الى المرونـة السياسية التي يمكن في حالـة ممارستها أن تدفع بالاوضاع العربية الراهنة الى مستوى أفضل ، او التي يمكن ، كما كان يقال ، أن توقف على أقل تقدير حالة التداعي والتدهور بانتظار ظروف افضل لمواجهة المخطط الامبريالي – الصهيوني – الرجعي مواجهة اكثر جد يـة وحزماً .

وكانت خلاصة وجهة نظرنا في هذه المناقشات هي اننا نعرف أن هناك فرقاً مابين (الصيغة الصهيونية) للتسوية ، والصيغة التي كانت تروج لها اوساط عديدة ، بينها الاستعماري والرجعي ، و بينها التقدمي والصديق على اختلاف الدوافع والمستويات والصيغ ، ولكننا كثوريين وبرغم معرفتنا لهذا الفرق ، نعتبر الصيغة الثانية (التي هي مقبولة من اطراف عديدة ، ومنها النظام السوري وبعض قيادات منظمة التحرير) مرفوضة وذلك انطلاقا من تحليل مبدئي وسياسي وعملي متكامل ..

كما أن هناك حقيقة مهمة لايجوز اغفالها في أي تحليل جاد وهي أن النظام السوري في سعيه الى صيغته التي تختلف نسبياً عن صيغة أنور السادات كان قـد أصبح شريكـاً فعـالا في المخطط الاستعماري الرجعي في المنطقة، هذا المخطط الذي لم يعد بالأمكان عزله من الناحية الواقعية ، على أقل تقدير ، عن نهج التسوية الذي اتبع خلال المرحلة الماضية ،، واذا كنا بحاجة الى دليل عن شراكة النظام السوري في ذلك المخطط فان موقفه في الساحة اللبنانية خلال السنوات ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، خير دليل ، فضلا عن علاقاته مـع

أميركا وحلفائها في العـــالم ، وعن علاقاته الواسعة والمتشابكة مع الدول العربية الرجعية الـــتي تشكل ، في الواقـــع ،القيادة الميدانية للمخطط الامبريالي الاميركي في المنطقة العربية ، ، اضافة الى أوضاعه الداخلية التي تنسجم مع هذا الاتجـــاه .

لذلك ، في رأينا ان من الخطأ التركيز بشكل استثنائي على الفرق بين صيغة السادات وصيغة الأسد في التسوية ،، لأن الصراع بيننا وبين العدو الصهيوني ومنه صراعنا من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ لايمكن أن ينفصل انفصالا تاماً عن الصراع بيننا وبين الامبريالية الأميركية والرجعية ، ، برغم الخلافات النسبية بين موقف العدو الصهيوني وموقف أميركا ، وبين موقف الرجعية العربية والطروحات الاميركية والصهيونية حول التسوية .

أما المسألة الاخرى ،، أي مسألة المرونة ،، فهل أن الموقف العراقي يفتقر فعلا الى المرونة ويقف عند حدود الموقف المبدئي فقط بدون برنامج عملي ؟ . .

ولكي نجيب على هذا السؤال علينا أن ننطلق من حقيقةاساسية وهي انه لكي نعرف حقيقة موقف اي نظام من المسائل العامة لابد من أن ندرس كيفية تصرفه في قضاياه الخاصة ؛؛ ومن المعروفأن النظام الثوري في القطر العراقي الذي يقودة حـزب البعث العربي الاشتراكي ؛ قد انتهج خطاً ثورياً جذرياً وشاملا في مجمل مواقفه الداخلية ؛ وفي علاقاته العربية والدولية ؛ ولكنه في الوقت نفسه يمارس المرونة كلما وجد ضرورة لذلك ؛؛ وهذا احد اسباب نجاح

الثورة وتوطدها برغم كل المصاعب والمخاطر والمؤامرات التي واجهتها خلال السنوات العشر الاخيرة .

غير أن المرونة كعملية سياسية معقدة لها شروطها ، وقداوضح الرفيق صدام حسين هذه الشروط اثناء لقائه مع عدد من قادة فصائل المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية والعربية ، كما اوضحها على وجه دقيق في لقائه مع طلبة مدرسة الاعداد الحزبي وخلاصة ماقاله الرفيق صدام حسين هو أن المرونة مطلوبة في العمل الثوري ولكن يجب علينا عند ممارستها أن نتأكد من توفر عنصرين اساسين هما وحدة القيادة التي تمارس المرونة ، وثورية القيادة التي تمارس المرونة وبرنامجها الستراتيجي ، لان انعدام هذين الشرطين ، يجعل من المرونة مقدمة وتبريراً للردة .

وفي الواقع العربي الراهن ليس هناك قيادة واحدة لادارة الصراع ضد الصهيونية ومن ورائها الامبريالية ، كما أن قيادات الأطراف التي تدير الصراع مباشرة ، وهي مصر وسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية ليست قيادات ثورية ، بل انها غارقة ، وان كان بنسب متفاوتة ، في مواقف يمينية وفي تحالفات وتشابكات مع الامبريالية والرجعية ومعنى هذا عمليا ، ان المرونة التي تمارسها هذه الأطراف لابد وأن تكون محصلتها هي الارتداد ، وليس استجماع القوى من أجل التقدم ، وهذا ماحصل بالفعل في الفترة الواقعة بين إيقاف اطلاق النار بعد حرب تشرين وزيارة السادات ، لذلك فان السماح لها بمرونة غير محددة من جانب القوى الثورية خطأ كبير .

وقبل أن تجري هذه المناقشات على نطاق واسع ، كانت قيادة الحزب والثورة قد عقدت بعد مؤتمر طرابلس دورة اجتماعات مكثفة اخرى لدراسة الوضع العربي بعد المؤتمر ، وكانت هذه النقطة التي اصبحت مدار نقاش (اي المرونة) من اهم النقاط في جدول اعمالهـا .

- ٣ -

في نهاية شهر كانون الأول الماضي ، وجه الرئيس أحمد حسن البكر رسائل الى رؤساء الأطراف التي شاركت في مؤتمر طرابلس ، دعاهم فيها الى عقد مؤتمر قمة في بغداد بين ١٥ — ٢٠ كانـــون الثاني وأرفق بالدعوة مشروع ميثاق للجبهة التي أسماها العـــراق (جبهة الصمود والتحرير «١») . وقد استندت مبادرة العراق هذه الى الاعتبارات التالية :

إن العراق وكما ورد في الحلقة الثانية — من هذه الافتتاحية — لايهمل عنصر المرونة والتكتيك في العمل السياسي ،، ولكنه يحرص على أن يكون استخدام هذين العنصرين في سياق الهـــدف الستراتيجي. ومن المعروف ان النظام السوري وبعض أوساط منظمة التحرير الفلسطينية قد قبلت بخط التسوية وشاركت في كل السياسات الدائرة حولها ، عدا زيارة السادات للقدس المحتلة ،، ونحن مقتنعون تماماً بأن النظام السوري وتلك الأوساط لم يفعلوا ذلك مـــن قبل

---

(١) ان الاسم الذي خرجت به الجبهة التي تشكلت في طرابلس هو (الصمود والتصدي) والفرق بين التسميتين ليس شكلياً .

« المرونة » أو « التكتيك » ،، وانما كان هو بالنسبة لهم سياسة ثابتة ،، بل ستراتيجية متكاملة فكرية وسياسية وعسكرية واقتصادية تنعكس على مجمل أوضاعهم وسياساتهم الداخلية والعربية والدولية ،، غير ان امكانيات الخلط والتمويه في السياسات ماتزال قائمة وعلى نطاق واسع في الوطن العربي .

فالنظام السوري وبعض أوساط منظمة التحرير كانوا يتمكنون في أحيان كثيرة من احاطة موقفهم الستراتيجي هذا بضباب من التمويه ، بحيث يوحون لبعض الأطراف وكأنهم في انتهاجهم لهذه السياسة انما يمارسون (مرونة) و (تكتيكاً) تفرضه عليهم الظروف والضغوط والموازنات العربية والدولية فضلا عن عدم توفر القدرة في الوقت الراهن على خوض كفاح مسلح ضد العدو يفضي الى التحرير الكامل .

ولا ننكر أن اوساطاً عربية عديدة بعضها وطني وتقدمي كانت تتأثر بنسبة أو بأخرى بمحاولات النظام السوري هذه ، وبضمنها محاولات بعض قيادات المنظمة ،، فتقول بضرورة تفهم موقف هذا النظام وتلك القيادات ومساعدتهم بشكل او بآخر من اجل تصليب موقفهم من خلال توفير ظروف افضل لهم . وهذا ما كانت تتحدث به معنا بعض القيادات العربية الوطنية ، سواء منها التي في الحكم ، او التي في الوسط الشعبي .

لذلك فإن قيادة الحزب والثورة بنت مشروعها المشار اليه على الافتراض الجدلي بأن النظام السوري وبعض قيادات منظمة التحرير الفلسطينية في تمسكهم بسياسة التسوية ، انما يمارسون « المرونة » و

« التكتيك » وانهم ليسوا ضد ستراتيجية متكاملة اذا ماتوفرت لهم ظروف سياسية وعسكرية واقتصادية جديدة غير التي كانت قبل زيارة السادات للأرض المحتلة ، ، ومع ان قيادة الحزب والثورة لم تكن مقتنعة أصلا بهذا الافتراض ، الا انها ، كما قلنا ، بنت مبادرتها على أساسه لقطع دابر أية ذريعة يمكن أن يتذرع بها هذان الطرفان اللذان اشتهرا بقدرة عالية على المناورة والتلون ، ، ولكي نعطي الفرصة الكاملة للأطراف العربية الوطنية التي كانت قلقة ومترددة في مواقفها كي تخرج بأفضل النتائج الممكنة من الظرف الراهن .

لذلك فقد اقترح العراق ميثاقاً بشقين . . شق علني وآخر سري . .

ان الشق العلني من الميثاق يتضمن مباد ىء واسساً عامة ، فهي تؤكد الجوانب المبدئية والجوهرية الخاصة بالحقوق المشروعة للامة العربية ، ومنها حقوق الشعب العربي الفلسطيني في أرضه من دون أن تعني رفض المساعي السياسية والسبل الدبلوماسية التي يمكن أن تسهل استرداد هذه الحقوق ، كما يتضمن في الوقت نفسه تأكيد حق الامة في استرجاع هذه الارض بكل الوسائل المشروعة المتاحة ، وعدم التنازل عن حقوق السيادة والإرادة القومية ، فهو أذن ميثاق يمكن أن يقبل عربياً ودولياً من الاوساط العاملة من اجل الامة او غير المعادية لها وقد تمت صياغة عباراته بدقة وعناية ودبلوماسية كي يتضمن الجوانب الجوهرية من ناحية وكي لايكون فيه مايمكن أن يعترض عليه النظام السوري وبعض قيادات منظمة التحرير الفلسطينية بذريعة أن العراق يطرح برنامجاً مشدداً ، او متشنجاً ،

الى اخر الاقاويل المعروفة ، والواقع أن مثل هذه الصيغة لاتعبر عن لغتنا ولا عن كامل موقفنا ، فنحن كما هو معروف دائماً نستخدم لغة صريحة ونسمي الاشياء بأسمائها ولكنها صيغة نحتت خصيصاً كي لايرفضها النظام السوري .

اما الجوانب الجوهرية والالتزامات الحقيقية فقد تم ادراجها في الشق السري من الميثاق الذي اعتبرناه جزءاً مكملا للشق العلني ومرتبطاً به ومفسراً لبعض فقراته فضلا عن احتوائه جوانب مضافة تتطلبها ضرورات أقامة جبهة حقيقية .

إن الشق السري من الميثاق يفسر في بعض جوانبه كما ذكرنا بعض فقرات الميثاق العلني ، وهذا التفسير ضروري ، فما دامت الاطراف المتفقة على الميثاق ستعمل لفترة طويلة من الزمن في اطار الجبهة ، فأن من الضروري أن تكون متفقة على تفسير الجوانب الجوهرية في نصوص الميثاق الذي اتفقت عليه ، والا فأن الخلافات والاجتهادات المتناقضة يمكن أن تدب بين تلك الاطراف في اليوم الثاني لقيام الجبهة وهذا امر يضعف الجبهة ويحولها من تجمع قوي وحقيقي ، الى جبهة ضعيفة غير قادرة على تحقيق نتائج عملية ملموسة او تدفعها التناقضات الى انفراط الجبهة .

وإن التفسيرات في الشق السري هي التأكيد على رفض القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ وعلى عدم الاعتراف والتفاوض مع العدو الصهيوني .

واضافة الى ماذكرناه ، فأن شقي الميثاق يتضمنان خطاً سياسياً وعربياً ، ودولياً واضحاً ومتكاملا ، كما يتضمنان ضوابط من

قبل جميع الاطراف وعدم تراجع اي طرف منها عنه ، او المناورة واللعب فيه تحت ستارة هذه الذريعة او تلك ، وهذا من الضرورات المركزية لقيام اية جبهة جدية .

إن مشروع الميثاق الذي عرضناه يؤشر ضرورة تحديدالالتزامات العسكرية لإطراف الجبهة ، فليس منطقياً أن تنشأ جبهة تستهدف تحرير الارض العربية المحتلة بدون انشاء جبهة عسكرية قوية تتمكن كحد ادنى ،من صد اي عدوان عسكري صهيوني على سورية ولبنان، فضلا عن كونها الترسانة العسكرية التي تستند اليها دول الجبهة في التصدي للعدو الصهيوني بكل اشكال الكفاح المسلح .

كما يشير مشروع الميثاق الى ضرورة تحديد الالتزامات المالية لكل طرف من أطراف الجبهة ،، فتشكيل الجبهة العسكرية يتطلب نفقات مالية يفترض أن تتحملها الأطراف المشاركة فيها كل حسب قدراته المالية وحسب نسبة مشاركته المباشرة في تحمل العبء العسكري، كما أن ذلك من الضرورات لتحمل نتائج الخسائر الستراتيجية التي تترتب على أي شكل من أشكال الصدام العسكري مع العدو،، هذا فضلا عن حاجات المقاومة الفلسطينية وجماهير الشعب العربي الفلسطيني في لبنان وغيره ، وهي حاجات يفترض أن تتحملها أطراف الجبهة ،، وأطراف الجبهة وحدها ، حسب اجتهادنا لسببين أساسيين ، أولهما أن أطراف الجبهة قادرة على ذلك ،، وثانيهما ،، اننا يجب أن نساهم مساهمة جدية في عدم السماح لأية أطراف خارج الجبهة بأن تتغلغل الى صفوف المقاومة الفلسطينية وتؤثر

باتجاهاتها من خلال الحاجة المادية سواء كانت مشروعة أو غـير مشروعة .

والجانب المهم الاخر الذي تضمنه مشروع الميثاق هو معالجة الأوضاع في لبنان ، اننا لم نستهدف باقتراحاتنا التدخل في شؤون لبنان الداخلية ،، فموقفنا منذ الأساس كان مع وحدة لبنان ومع استقراره وضمان سيادته وهذا ماأكدناه في شتى المناسبات ، ومنها أخيراً ، حديث الرفيق صدام حسين الى الحقوقيين العرب ، وانما قصدنا بمقترحنا الوارد في الميثاق بلورة سياسة محددة لأطراف الجبهة تجاه الأزمة اللبنانية ، خاصة وان الواقع الراهن يشير الى أن الساحة اللبنانية هي ساحة صراع ساخنة بين القوى الوطنية العربية من جانب وبين أعدائها الاستعماريين والصهاينة ، ومن يدور في فلكهما من جانب آخر ،، كما ان الكثير من التوقعات تشير الى احتمال غزو عسكري صهيوني لجنوب لبنان ،، الأمر الذي يتطلب من أطراف الجبهة بلورة سياسة محددة توضع فيها كل التحوطات المطلوبة .

هذه هي الجوانب الجوهرية في مشروع الميثاق الذي قدمناه .

وهنا نود أن نتحدث عن جانب يتعلق بمبادرتنا .

لقد بذلنا أقصى الجهد كي نحيط هذه المبادرة بالكتمان ، ولم تتحدث أجهزة اعلامنا عن تفاصيلها ، وعن تفاصيل المشاورات التي جرت بشأنها قبل هذا اليوم ، لأننا أردنا فعلا أن نوفر لها كل ضمانات الدراسة الجدية وكل ضمانات النجاح ،، وخلال هذه الفترة الممتدة بين عرض مبادرتنا وهذا اليوم نشرت أخبار وتكهنات وأقاويل كانت كلها تضر بموقفنا ، وتحاول الاساءة اليه وكنا نعرف من الذي يقف

وراءها ، ومن الذي يسرب الاخبار والمعلومات ولكننا لم نتصرف ازاء ذلك بصورة انفعالية ولم نلجأ الى الايضاحات والى الكشف للسبب المذكور ، ونحن اذ نتحدث اليوم عن مشروعنا ، وعما جرى بشأنه من مواقف ومداولات فلأننا قد دفعنا الى ذلك دفعاً لما يحاوله الآن بعض الأطراف ، مع الأسف من اساءة الى موقفنا وتشويه له ،، لهذا قررنا أن نضع كل الحقائق أمام الجماهير ،، كي تكون مطلعة عليها ،، وكي تكون هي الحكم فيما يدور في الساحة العربية .

- ٤ -

اثارت مباشرة العراق لإقامة جبهة الصمود والتحرير اهتماماً واسعاً في الاوساط الوطنية والتقدمية العربية ، كما نشأ حولها نشاط ونقاش واسع النطاق .

فلقد اوفد الرئيس أحمد حسن البكر مبعوثين الى الرؤساء بومدين والقذافي وربيع علي ، يحملون معهم رسائل الدعوة لحضور مؤتمر بغداد ، مرفقة بمشروع الميثاق ، بشقيه العلني والسري .. كما تم تسليم السيد ياسر عرفات رسالته ، اثناء وجوده في بغداد مساء اليوم الذي غادر فيه المبعوثون الى طرابلس والجزائر وعدن .

وزارت بغداد وفود من المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنيةاللبنانية وشخصيات عربية تقدمية وممثلو منظمات شعبية عربية عديدة ، كما عقد ، في ذلك الحين في بغداد ، اجتماع الامانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي .

وفي كل هذه اللقاءات والاجتماعات كانت المبادرة العراقية مدار النقاش والبحث .. فما هي طبيعة المناقشات التي جرت . . ؟

إن المبعوثين الذين ذهبوا الى الجزائر وطرابلس وعدن ابلغوا

بالترحيب بالمبادرة ، ولم يبلغوا بأي اعتراض عليها سواء من حيث الشكل او المضمون ، او من حيث مكان انعقاد المؤتمر ولم يردنا حتى هذا اليوم ، من الناحية الرسمية ، ما يفيد عكس ذلك .

وفي اليوم الذي تسلم فيه السيد ياسر عرفات الدعوة ومشروع الميثاق ، استقبله الرفيق صدام حسين ، وقد حضر اللقاء السيد فاروق قدومي ، ومع أن السيد عرفات ذكر انه قرأ الميثاق قراءة سريعة ، الا انه اثار اعتراضاً على الفقرة (ج) من المادة (ثالثاً) من الشق السري من الميثاق ، التي تتعلق بالالتزامات المالية والاقتصادية ، والتي تتضمن ضرورة تأمين كافة الاحتياجات المالية لمنظمة التحرير ، والجماهير الفلسطينية من صندوق الجبهة ، على الاتتلقى المنظمة اية مساعدة مالية ، او عسكرية ، او اية مساعدات اخرى ، من اية دولة من الدول العربية ، او الاجنبية ، الا بقرار من القيادة السياسية العليا للجبهة .. وذكر السيد عرفات انه قديفهم من هذه العبارة أن هناك نوعاً من الوصاية على منظمة التحرير الفلسطينية ، من جانب دول الجبهة .. فقال له الرفيق صدام حسين أننا عندما وضعنا هذا النص اردنا حماية منظمة التحرير الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية وتقويتها وليس فرض الوصاية عليها ؛ فدول الجبهة يجب أن تتكفل بكل حاجاتها المالية والعسكرية ؛ وهي قادرة على ذلك ؛ فلا يبقى هناك ـ اذن ـ حاجة لمساعدات من اطراف اخرى .. كما أن هذا الشرط يحميها من التأثيرات الضارة التي تتسرب الى اوضاعها ومواقفها ، من خلال المساعدات المالية التي تقدمها بعض الاطراف .. ثم قال له الرفيق صدام حسين : لكنكم اذا

وجدتم في هذه الفقرة مايوحي بالمس بكم ، فاننا على استعداد لاعادة النظر فيها بالتشاور معكم ، وبما يحقق الهدف الاساس .

وقد حمل السيد عرفات مشروع الميثاق الى قيادة المقاومة الفلسطينية ، ووزع نسخاً منه على اطرافها ، التي عقدت جلسات لمناقشته . وقد بلغنا أن مناقشات قيادات المقاومة تركزت على نقطتين رئيسيتين ، اضافة الى نقاط اخرى ليست ذات اهمية .. الأولى هي التي اشرنا اليها ، والتي اثارها السيد ياسر عرفات في بغداد ، حيث كرر بعض قادة المقاومة اعتراضهم عليها ، من دون أن يقال لهم بالنص ماقيل حولها للسيد عرفات في بغداد ، وأن كان قد قيل لهم بصورة عامة ، بأن العراق أكد استعداده لمناقشة مشروع الميثاق مع كل الأطراف المعنية ، مناقشة مشتركة ومسؤولة .

اما النقطة الأخرى : فهي أن بعض قادة المقاومة ذكروا أن مشروع الميثاق لم ينص على الهدف المرحلي للثورة الفلسطينية ، وهو اقامة « السلطة الوطنية الفلسطينية » .

وعندما جاءت وفود المقاومة الفلسطينية الى بغداد ، عرضت هذه النقطة .. فقلنا لتلك الوفود أن حزب البعث العربي الأشتراكي والثورة في العراق لم يعترضا على مشروع السلطة الوطنية الفلسطينية ، ولكن اعتراضهما كان ينصب على الثمن المطلوب دفعه لقاء هذه السلطة ، فاذا كان الثمن هو الأعتراف بالكيان الصهيوني ، والتنازل له عن بقية ارض فلسطين ، وايقاف الصراع معه ، فمن الطبيعي أن لا نوافق على مشروع كهذا .. اما اذا كان المقصود

هو اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أي جزء يحرر ، أو يسترد من التراب الفلسطيني . من دون أن يكون هناك اعتراف بالكيان الصهيوني ، وتنازل عن بقية التراب الفلسطيني ، ومن دون أن يفضي ذلك الى ايقاف الصراع فأن الحزب والثورة في العراق سيدعمان هذا المشروع . كما قلنا لتلك الوفود باننا مستعدون للقبول بنص تضعونه في الشق العلني من الميثاق بانفسكم ، يحدد هذا الهدف المرحلي ، مع هذه الشروط .

هذا ما جرى فيما يتعلق بالجانب (الفلسطيني في الميثاق) اذا صح التعبير .

ولكن المسألة التي اخذت الجانب الأكبر والأكثر حساسية من المناقشات هي (الجانب السوري في الميثاق) ، اذا صح التعبير ايضاً .. فلقد نقلت الينـا ، عبر الوفود التي زارت بغداد ، اراء واعتراضات عديدة قيل أن النظام السوري قد اثارها مباشرة ، أو بواسطة ممثليه واعوانه المعروفين . وهذا ما نتناوله هنا نقطة بعد اخرى .

قيل أن النظام السوري لايستطيع التخلي عن القرار (٣٣٨) «١» وانه مستعد للتخلي عن القرار (٢٤٢) لأن القرار (٣٣٨)

«١» في موتمر طرابلس قال الرئيس حافظ اسد انه لم يقبل بالقرار ٢٤٢ ولكنه قبل بالقرار ٣٣٨ فقيل له ان القرار ٣٣٨ ينص على ثلاث نقاط جوهرية:

١- تطبيق القرار ٢٤٢

٢- التفاوض مع العدو

٣- وقف اطلاق النار . لذلك فأن هذا القرار لايعني شيئاً .

يتضمن نصاً بوقف اطلاق النار ، وعندما يرفضه فهذا يعني الحرب مباشرة مع العدو .. فقلنا للذين نقلوا هذا الكلام : قولوا للنظام السوري بأننا مستعدون للوصول معه الى صيغة تعني رفض القرارين المذكورين ، من دون النص على الغاء تعهده بوقف اطلاق النار مباشرة على أن تترك هذه المسألة (أي مسألة الحرب أو الهدنة أو وقف اطلاق النار) لقيادة الجبهة ، تقرر بشأنها ما تراه مجدياً وصحيحاً ، وفي الوقت المناسب . فاذا كان النظام السوري صادقاً في التخلي عن نهج التسوية من حيث المبدأ ، ومن حيث النتيجة ، فأننا مستعدون لأن نصل معه الى أي اتفاق عملي في هذا الشأن .. وكما قلنا ايضاً يجب أن يكون معروفاً بأننا ، ونحن نضع هذه الشروط ، نأخذ بالأعتبار اننا سنتحمل ، مع النظام السوري ، كل النتائج العسكرية والسياسية والأقتصادية ، التي تترتب عليها .. لأن قيام جبهة الصمود والتحرير — كما نقترحها — يعني تشكيل جبهة عسكرية شمالية ، يشارك فيها العراق بثقل بارز . وليس من المعقول أن يفرض العراق على النظام السوري شروطاً تعجيزية ، أو غير معقولة ، سيكون هو احد الذين يتحملون نتائجها ، فالمسألة ، اذن ، ليست في فرض شروط تعجيزية أو غير معقولة ، وانما هي في الأستمرار في خط التسوية ، بكل ما يعنيه عربياً ودولياً ، أو عدم الأستمرار .. وانتهاج خط كفاحي متواصل يستهدف التحرير ، على أن يكون واقعياً ايضاً ، ويأخذ بالأعتبار كل حقائق الموقف محلياً وعربياً ودوليا .. فهذه هي المسألة الجوهرية . وفي الوقت الذي كنا نناقش هذا الجانب من مشروع الميثاق كانت جهات اخرى

تردد قول النظام السوري بأنه لايستطيع التخلي علناً عن القرارين المذكورين ـ حتى لو حلت مسألة وقف اطلاق النار ـ لانه ملتزم بقبولهما دولياً ، وأن تخليه عنهما يضعه في موقف دولي حرج جداً . وهذا نموذج من الأساليب التي يتبعها النظام السوري في حواراته مع الأطراف الوطنية .. فهو عندما يحرج في زاوية .. ينتقل الى اخرى .. ثم الى ثالثة وهكذا .. وقد ذكر لنا انه عندما قيل له أن النص على رفض القرارين المذكورين وارد في الشق السري من مشروع الميثاق الذي قدمه العراق ، قال بأن ليس هناك سر !! .

عن هذا الكلام قلنا .. هنا المسألة تختلف .. نحن نعرف أن النظام السوري قد قبل بالقرارين المذكورين ، وأن قبوله هذا قد أدى الى التزامات وعلاقات دولية واسعة النطاق ، ونحن اصلاً معترضون على هذا القبول ، وليس معقولا أن نوافق على اقامة جبهة (للصمود والتحرير) مع النظام السوري ، وهو مايزال مستمراً بقبول هذين القرارين اللذين يعنيان الأعتراف والتفاوض والصلح مع العدو ، كما يعنيان الموافقة على حدود آمنة له . وعندما يصر النظام السوري على استمرار قبوله بهذين القرارين ، كنهج ثابت فهذا يعني عدم امكانية اللقاء معه لانه ، في هذه الحالة ، لايريد جبهة للصمود والتحرير ، وانما يريد تكتلاً سياسياً يقويه في خلافاته مع السادات (وهي في تقديرنا جزئية) .. ويحسن ، بالتالي ، اوضاعه واوراقه في التسوية .. وهذا شيء وما ندعو اليه شيء اخر يختلف عنه .. بل يتناقض معه .

ومما قيل في المناقشات ايضاً .. ولكن لماذا لا نقول للنظام السوري

لامانع من الأستمرار بقبول القرارين المذكورين ، ثم ندخل واياه في جبهة ، ونضع للجبهة مواصفات جدية ، وهذه الجبهة هي التي تطور موقفه تدريجياً .. أو تجبره على تطوير موقفه في خضم التفاعلات التي تنشأ عن الجبهة ، وخاصة أن التسوية – بالصيغة التي يطرحها النظام السوري اعلامياً – بعيدة المنال .. ؟

عن هذا الكلام اجبنا بالقول : نحن لاننكر أن التفاعلات التي تنشأ عن الجبهة يمكن أن تؤدي الى نتائج مختلفة نسبياً عن الوضع الراهن ، وأن من المنطق أن تسعى الأطراف الراغبة في تكوين الجبهة الى التقارب في مواقفها ، وأن تكون هناك تنازلات متقابلة ، من قبل تلك الأطراف .

ولكن علينا ايضاً أن لاننسى أن ما يسمى بالمواصفات الجدية له نتائج معروفة سلفاً « فالمواصفات الجدية » بالنسبة للذي ينوي الأستمرار في التسوية شيء ، و« المواصفات الجدية » بالنسبة للذي يريد الخروج منها شيء آخر . ومن جانب اخر لابد أن يكون هناك مسبقاً ، حد أدنى من الضمانات والضمانات الواضحة في حالة قيام الجبهة . فلقد كان هناك ، منذ حرب تشرين حتى اليوم ، خطان في السياسة العربية ، خط التسوية بكل الوانه وتعقيداته ، والخط الرافض للتسوية .. ولابد عند قيام الجبهة .. من أن يتحدد المسار ولو بصورة أولية أو عامة (تسوية أو لا تسوية) .. لأن طبيعة العمل في الجبهة ومنذ الساعات الأولى لقيامها ستتحدد على هذا الأساس ، وهناك فارق كبير بين طبيعة العمل على هذا الأساس ، أو ذاك ، على كافة الأصعدة السياسية والعسكرية والأقتصادية .

فالضمانات — اذن — ليست طلباً تعجيزياً .. بل هي شرط عملي ومنطقي . فلو افترضنا اننا اقمنا الجبهة من دون أن نشترط على النظام السوري رفض القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ، ثم نشأ ، في الوضع العربي أو الدولي ، ما يجعل النظام السوري قادراً على مواصلة مساعيه من اجل التسوية ، (ونحن مقتنعون تماماً بأنه يسعى الى ذلك بل انه لاينكر هذا) .. فماذا يحصل بعدئذ ؟ سنضطر الى الأنسحاب من الجبهة ، والى نقد النظام السوري .. ولكنه سيقول عندئذ .. لماذا تنتقدونني انني لم ارتكب خطأ .. أن ميثاق الجبهة لايلزمني بعدم القبول بالتسوية ، وانا لا أتناقض مع الميثاق .. ؟ وهكذا تنتهي الجبهة — من الناحية العملية — الى أن تصبح سنداً لسياسة التسوية (المحسنة) وليس جبهة تخلق وضعاً عربياً جديداً، يختلف عن الوضع الذي سبق زيارة السادات .. فهل هذا مايراد من الجبهة أذن ؟ بالنسبة لنا لا .. والف لا . وعلى ذلك لابد أن تكون هناك ضمانات .. ولابد أن تبقى الحدود واضحة ، بين النهج الذي يفضي الى التسوية وبين النهج الأخر ، حتى اذا ما اراد طرف ما أن يعود الى نهج التسوية يكون تصرفه خروجاً على خط الجبهة ويمكن للجماهير أن تتعامل معه بوضوح .

وهنا نعود مرة اخرى الى مسألة المرونة في العمل الثوري .. وفي العمل السياسي ..

أن المرونة ضرورية .. ولكن حدود هذه المرونة يجب أن لا تمسح ، بحيث لايبقى هناك فاصل واضح وملموس من قبل الجماهير ، بين الموقف الوطني والموقف اللاوطني .. بين الموقف التقدمي

والموقف الرجعي .. والا فأن الأمور تختلط .. وعندما تختلط الأمور في وضع كالوضع العربي الراهن ، وفي موازنات كالموازنات القائمة فيه ، فأن هذا الأختلاط لن يكون ، على الأطلاق ، لصالح القوى الوطنية والتقدمية ، بل ستكون هي الخاسرة وليس معقولا أن يقبل العراق ، الذي انتهج خطاً مبدئياً وسياسياً ثابتاً ، طيلة السنوات الماضية ، وتعرض من اجل ذلك الى ما تعرض اليه من ضغوط وتضحيات ، أن يقبل بالتفريط بهذا الخط ، لمجرد افتراضات ليس هناك من يضمنها .

في هذه المناقشات كانت وجهة نظرنا هذه تبدو مقبولة للاخوة الذين ناقشونا ، سواء منهم الذين في الحكم ، أو في الحركات الشعبية الفلسطينية أو العربية .. ولكن البعض منهم كان يقول : حسناً .. أن اراءكم مقبولة نظرياً ، ولكن ترى لو كانت العلاقات بينكم وبين النظام السوري على غير الحال التي هي عليه ،اما كان موقفكم يختلف .. اما كنتم تعطون مرونة اكثر بكثير مما تعطونه اليوم ؟ وكان آخرون يقولون : حسناً لو افترضنا بأن النظام السوري وافق ، من حيث المبدأ ، على مقترحاتكم ، أو وافق على مناقشتها مناقشة ايجابية ، فكيف يمكن لرئيس النظام السوري أن يأتي الى بغداد ، والعلاقات بينكم وبينهم على ماهي عليه ؟ .

- ٥ -

منذ سنوات عديدة يردد كثير من الأطراف العربية القول بأن المشكلة الأساسية في قيام جبهة تقدمية عربية هي (الخلاف السوري – العراقي)، فلو لم يكن هذا الخلاف قائماً لما برزت كل هذه المشاكل والأعتراضات، ولاوضع العراق شروطاً يبدي النظام السوري ازاءها كل هذا التمنع.

وخلال هذه السنوات تحدث الينا كثيرون عن ضرورة حل هذا الخلاف، واللقاء مع النظام السوري على أي مستوى ممكن من اجل تعزيز التضامن العربي مرة .. ومن اجل خلق جبهة تقدمية لمواجهة الأوضاع العربية المتدنية مرة اخرى، وفي هذه الحلقة نتناول كل الجوانب المتعلقة بما يسمى بـ «الخلاف العراقي – السوري»، هناك الجانب الذي يتعلق بالحزب ولن نخوض فيه هنا لأنه طويل ومعقد ويقول عنه الكثيرون بأنه صعب الفهم .. فلنقتصر، اذن، في حديثنا على الجوانب الأخرى التي يمكن للجميع فهمها بوضوح كما يمكنهم معرفة الخطأ والصحيح فيها.

أن البعض يلقي باللوم على العراق في هذا الخلاف ويقول بأن العراق «يزايد» على النظام السوري، ويفرض عليه شروطاً تعجيزية

.. الى اخر الأقوال المعروفة ويقول البعض الأخر أن العراق انما يتخذ مثل هذا الموقف المتشدد لأنه لايريد أن يتحمل اعباء المعركة القومية فهو يكتفي بالمزايدات ، ويضع الشروط الصعبة التي تبلغ حد التعجيز ، وهو يعرف – مسبقاً – أن شروطه هذه لايمكن قبولها .. وهكذا يستريح من الأعباء والألتزامات فلنناقش كل هذه الأقوال بدقة وصراحة .. لنفترض جدلا أن كل مايقوله العراق عن النظام السوري ، انطلاقاً من مبادئ حزب البعث العربي الأشتراكي القومية والأشتراكية ، ليس هو الأساس في موقفه وانما الأساس هو مصالحه الخاصة .. واوضاعه الصرف فأين الحقيقة في ذلك ؟ .

كي نعرف الحقيقة لابد أن نبحث فيما اذا كان العراق سيخسر أم سيربح – من زاوية المصلحة الخاصة وليس من زاوية المبادئ – في حالة وفاقه مع النظام السوري وبالطريقة التي يريدها هذا النظام ؟ !

عندما قامت حرب تشرين ، كانت العلاقات بين العراق وسورية سيئة ، كما هي عليه الأن . ومع هذا شارك العراق في الحرب بثقل عسكري كبير ، وكانت قواته تتدفق على الجبهة طيلة ايام المعركة ، حتى قرر النظام السوري وقف اطلاق النار .. عندئذ سحب العراق قواته من الجبهة السورية ، لأنه لم يبق لديها ما تفعله هناك .

فالعراق – اذن – تحمل مسؤولياته ، وقدم التضحيات المطلوبة، عندما خاض النظام السوري المعركة العسكرية ، برغم سوء العلاقات بينه وبين هذا النظام .

ومنذ اتفاقية فصل القوات في الجولان وحتى اليوم لم يطلق النظام السوري اية طلقة على العدو ، لذلك لم يكن بحاجة لعون عسكري من احد ، ولم يكن العراق مطالباً بتحمل تضحيات ذات طبيعة قتالية .

أن ماكان يفعله النظام السوري طيلة هذه السنوات هو السياسة من اجل التسوية ، فأية التزامات ثقيلة تترتب على العراق في النشاط السياسي للنظام السوري من اجل التسوية كي يتهرب منها ويرتاح؟ لاشيُ طبعاً .

ربما يقول البعض .. ولكن ، كان على العراق أن يقدم مساعدات اقتصادية للنظام السوري طيلة هذه السنوات .. وأن العراق في خلافه مع هذا النظام يريد أن يعفي نفسه من هذه المسؤولية . ولو اخذنا بهذا القول . ماذا كان على العراق أن يقدم للنظام السوري من مساعدات اقتصادية (١٠٠ مليون دولار) ، (٢٠٠مليون دولار) ، (٣٠٠ مليون دولار) سنوياً ، فهل هذا هو الثمن الذي اراد العراق تجنبه باثارة الخلافات الشديدة مع النظام السوري ؟ اذن لنأخذ الأمور بالحساب .

أن الخلاف بين العراق وسورية قد ادى الى النتائج التالية :ـ

١ ـ قيام النظام السوري بحرمان العراق من جزء مهم من حصته في مياه نهر الفرات ، وهذا النهر يروي جزءاً كبيراً من الأرض الزراعية في العراق .

٢ ـ أن النظام السوري فرض على العراق شروطاً ابتزازية لم يكن

في امكانه قبولها لمرور النفط العراقي عبر سورية ، فتوقف الأنبوب العراقي المار عبر سورية ، والذي تبلغ طاقته (٥٥) مليون طن من النفط الخام .

٣ ــ أن النظام السوري قد حرم العراق من كل التسهيلات التي كان يتمتع بها في الموانئ السورية ومن مرور التجارة عبر الأرض السورية ، بل انه حجز الكثير من الشاحنات العراقية التي تمر عبر اراضيه .

وفي هذه النقاط الثلاث يتضرر العراق وحده من النقطتين ١ ، ٣ بينما يتضرر النظام السوري من النقطة ٢ ايضاً ، لأن النظام السوري يحصل على عوائد مجزية وعلى منافع اخرى عديدة من مرور النفط عبر اراضيه منها تشغيل العمال ، وتشغيل محطات الكهرباء على طول خط الأنبوب وغيرها من الفوائد التي تقدر في حالتها القصوى بـ (٢٥٠ ــ ٣٠٠) مليون دولار .. بينما يستطيع أي اقتصادي أن يقدر بأن الضرر الذي يتحمله العراق من جراء ايقاف الأنبوب يزيد باضعاف عن المبلغ الذي يخسره النظام السوري .

فمن هو الخاسر اذن من زاوية المصلحة القطرية الأقتصادية وليس من زاوية المبادئ القومية من الخلاف القائم بين العراق وسورية ؟ .

أن أي منصف يمكن أن يصل الى الأستنتاج بسهولة بأن الذي يخسر هو العراق .. يخسر حصته من ماء الفرات وهذه تعني الملايين ،

ويخسر تسهيلاته التجارية في الموانئ والأراضي السورية ، وهذه تعني الملايين .. ويخسر ايضاً منفذ تصدير النفط مـن الشاطئ السوري .. وهذا يعني الملايين .. فهل يمكن لحاكم ينطلق مـن (مصالحه الخاصة) أن يتحمل كل هذه الخسائر لمجرد التسلي بالمزايدة والتطرف ؟

هذه هي المعادلة اذن .. النظام السوري يمارس السياسة من اجل التسوية سنوات عديدة ، وليس في ذلك ضرائب يتحتم على العراق دفعها ووفقاً لمنطق الذين يرددون هذه الأباطيل نسأل .. الم يكن أسهل ، وأكثر ربحاً للعراق اذن أن (يشتري) علاقاته الحسنة مع سورية بـ ١٠٠ أو ٢٠٠ أو ٣٠٠ مليون دولار « مساعدة اخوية » تنشرها الصحف مانشيتات عريضة ، ويصفق لها الأعلام ، لقاء الحصول على منافع اقتصادية تفوق هذا المبلغ باضعاف ! !

ثم ما هو الثمن الباهظ الذي يتهرب منه العراق لو أنه ، قال كما يقول كثيرون ، مع النظام السوري ومنظمة التحرير الفلسطينية فيما يختارانه من سبل لتحرير الأرض ؟ . ماذا كان سيخسر العراق بمثل هذا الموقف الذي يريده النظام السوري ويصفق له .

الكل يعرف بأن هذا الموقف هو موقف مجاني في سوق السياسة العربية ، ليس فيه ضريبة سوى تبادل الزيارات والقبل واطلاق التصريحات التي تؤيد الموقف السوري الصامد ! ! .

ولنسأل ايضاً بنفس السياق ماذا يمكن أن يربح العراق ومن زاوية المصالح الخاصة اذاما وقف مثل هذا الموقف المجاني وتخلى عن

« المزايدات » « التطرف » كما يقولون والتي يهرب بواسطتها من الألتزامات (الكبيرة) ؟!

الجواب هو .. بالأضافة الى الأرباح الأقتصادية التي اشرنا اليها والتي يمكن للعراق أن يجنيها من تأييد الموقف السوري ، فأنه سيرتاح من كل المشاكل السياسية القائمة بينه وبين الشرق والغرب معاً حول القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة .. فلن تكون هناك خلافات ومجادلات وصداع !! .. سيكون موقفه منسجماً مع « الأخوة » ومع الأصدقاء . والكل يعرف أن موقفاً كهذا يحقق « ارباحاً » كثيرة سياسية واقتصادية اذا كان الأمر هو البحث عن الأرباح وتجنب الخسائر . اذن لوكان النظام في العراق نظاماً لاينظر الى الأمور الا من زاوية مصالحه الخاصة ، ولو كان يريد التهرب من مسؤولياته القومية كما يدعون لما كان وقف الموقف الذي يقفه اليوم .. بل كان يقف الموقف الذي يلح الكثيرون عليه كي يقفه .. أي الموافقة على سياسات النظام السوري .. أو عدم الأعتراض عليها على اقل تقدير .. ولكنه رفض ذلك وسيرفض دائماً بكل قوة .. لأنه عراق البعث .. لأنه قاعدة الثورة العربية .. ولأنه قلعة الأمة الصامدة التي لن تتنازل .. أو تساوم حتى لو خسرت اليوم لأنها تسعى لربح المستقبل ..

وهنا لابد من المرور بنقطتين اخريين .. الأولى .. هي أن العراق عندما يخسر اقتصادياً من علاقاته المتوترة مع النظام السوري لايجد من يعوضه عن هذه الخسارة ، اما النظام السوري فأن هناك اطرافاً عديدة عوضته في الماضي ، ومازالت تعوضه عن الخسارة

الجزئية الناتجة عن وقف مرور النفط عبر الأنبوب .. بل أن هذه الأطراف قد عوضته بأضعاف خسارته ،، هذا ليس سراً بل امر يعرفه الجميع .. ويعرف الجميع ايضاً بأن أكياس المال التي تفتح للنظام السوري ، عندما تكون علاقاته سيئة مع العراق ، ستغلق نهائياً عندما تتحسن هذه العلاقات وفق الأسس والمبادئ القومية التي يحددها العراق .. والحاكم السوري كما هو معروف (حاكم شاطر) يعرف من اين تؤكل الكتف .. ولقد قال الأقدمون .. اذا عرف السبب بطل العجب !!

والنقطة الأخرى التي يرددها النظام السوري هي مسألة انشاء انبوب للنفط عبر تركيا ، فالنظام السوري وكما قال رئيسه لوفـد الأمانة الدائمة يعتبر أن موقف العراق بأنشاء هذا الأنبوب « موقف لا قومي » هدفه الأضرار بسورية ..

هنا لانريد أن نتحدث عن الطرف الذي يتحمل مسؤولية وقف مرور النفط عبر سورية ، ولانريد أن نعود الى تصرفات النظام السوري الأبتزازية ، بل التآمرية اثناء معركة التأميم التي خاضها العراق بعد حزيران ١٩٧٢ عندما اصر على فرض شروط ابتزازية على مرور النفط ،وقبل أن نحسم معركتنا مع الشركات الأحتكارية،فاضطررنا في حينه اضطراراً الى القبول بها . بـل نقول ، وليكن ذلك معروفاً للجميع ، بأن الأنبوب المار عبر تركيا مشروع ضروري ويجب أن يقوم حتى ولو كان العراق وسورية بلداً واحداً وبقيادة واحدة .. للاسباب التالية :

١ ـ أن أي بلد منتج للنفط ، يمتلك احتياطياً كبيراً مثل العراق يجب عليه أن يهيئ لنفسه كل المنافذ الممكنة لتصدير النفط .. وهذا امر اقتصادي ومشروع .

٢ ـ أن الأنبوب المار عبر سورية وموانئ التحميل في الشاطئ السوري يمكن أن يتعرض الى التخريب من قبل العـــدو الصهيوني سواء في وقت القتال أو في اوقات التوتر ، وحتى لو كان العراق وسورية دولة واحدة ، فأن من مصلحة هذه الدولة أن يكون لديها بدائل لتصدير النفط في كل الظروف.

٣ ـ أن كل الدول المتجاورة تسعى الى توثيق علاقاتها الثنائية بشبكة من المصالح الاقتصادية ذات النفع المشترك ..وتركيا دولة جارة ، لدينا كل الرغبة في أن تكون علاقاتنا معهـــا طبيعية وحسنة ، لذا فأن من المنطقي أن تكون بيننا وبينها مصالح مشتركة .. والأنبوب من هذه المصالح المشتركة .

٤ ـ والنقطة الأخيرة .. وهي فنية .. أن النفط الذي يصدر عبر الأنبوب العراقي ـ التركي ليس هو النفط الذي يصدر عبر الأنبوب العراقي ـ السوري .. أنه مشروع مختلف والفنيون المختصون في شؤون النفط يعرفون بأن البديل عن النفط المار عبر الأنبوب العراقي ـ السوري هو الذي يصدر عبر الخط الستراتيجي ـ حديثة ـ فاو وليس عبر الأنبوب العراقي التركي .

هذه هي قصة الأنبوب .. فهل يجهل النظام السوري هـذه الحقائق .. ام انه يريد بما يثير حول هـذا الأنبوب من اباطيل وتشويهات أن يحرم العراق من منافذ التصدير ، لكي يمارس عليه الأبتزاز كما فعل عدة سنوات قبل انشاء الخط الستراتيجي حديثة ـ فاو وقبل انشاء هذا الخط .

أن النظام السوري يغطي بهذه الأباطيل موقفه التـآمري واللاقومي من العراق .. والذي يقبض ثمنه مجزيا من اطراف معروفة ونحن نعرف حق المعرفة بأنه عندما يثير هذا الموضوع لايشكو من ضرر مادي لحق به بقدر ما يعبر عن غيظ شديد ، لأنه اراد منذ عام ١٩٧٢ ، أن يلف الحبل على عنق الأقتصاد العراقي وأن يمارس الأبتزاز على العراق ، ففشل .. وخابت آماله بالتدابير الأحترازية ، ذات البعد الستراتيجي ، التي اتخذتها قيادة ثورية يقظة تعرف مع من تتعامل وكيف تتعامل !! .

- ٦ -

عندما زار الرئيس هواري بومدين العراق في ٣-١-١٩٧٨ ، كانت مسألة العلاقات العراقية - السورية النقطة التي اخذت القسط الاوفر من المناقشات التي استمرت جلستين مع الرئيس احمد حسن البكر والرفيق صدام حسين .

وكان رأي الرئيس بومدين يتلخص في أن اقامة جبهة تقدمية يشارك فيها العراق وسورية تتطلب حل الخلافات القائمة بينهما وبخاصة مسألة عقد قمة بغداد ، ولابد ، كما كان يرى الرئيس بومدين ، من لقاء على مستوى القمة بين العراق وسورية لحل او لبحث هذه الخلافات بحثاً جدياً ومن ثم المباشرة بالبحث في اقامة الجبهة .

وكان رأي القيادة هو أننا لانرى الامور هكذا .. أن الخلاف بين العراق وسورية ليس سبباً .. وانما هو نتيجة لموقف النظام السوري من القضايا العربية الاساسية ، وموقفه من العراق الذي يتصف بمحاولات الاضرار بالعراق والتآمر عليه بأساليب لاقومية ومنها ، اضافة الى ماذكرناه في الحلقة السابقة محاولاته المحمومة لتحريض واسناد عدد من زمر التخريب من ايتام وبقايا الجيب العميل المنهار

حيث يقيم لها معسكرات للتجمع والتدريب في الاراضي السورية ويمنحها الحماية والدعم العسكري والمادي .. لذلك فأن الطريق الاكثر جدوى في تقديرنا هو العمل على الاتفاق على اسس الجبهة وعندما نتفق والنظام السوري وبقية الاطراف على هذه الاسس فأن من طبيعة الامور أن ينعكس ذلك ، ايجابياً ، على العلاقات العراقية ـ السورية ، اذ ليس من المنطقي أن تستمر تصرفات النظام السوري هذه تجاهنا ونحن متفقون على جبهة ذات مهمات سياسية وعسكرية مشتركة .

وقد اكدت القيادة بأن بحث المسائل التي تتعلق بالعلاقات لن يشمل بالطبع العلاقات على العصيد الحزبي فهذه مسألة غير معروضة للبحث والمناقشة .

وبعد مناقشات طويلة بين القيادتين العراقية والجزائرية في هذا الصدد ، وكبديل عن لقاء القمة الذي اقترحه الرئيس بومدين ، اقترحت القيادة أن يجري اللقاء على مستوى إعضاء مخولين من مجلس قيادة الثورة في القطر العراقي وأعضاء مخولين من الحكومة السورية لبحث المشكلات الثنائية بين البلدين والعمل على حلها على أن يتم هذا اللقاء في الجزائر وتحت اشرافها لتكون شاهدة عليه .

وغادر الرئيس بومدين العراق وهو يحمل هذا الرأي ، وبعد جولته التي شملت السعودية ودول الخليج والاردن وصل الرئيس بومدين الى دمشق في ١٠ـ١ـ١٩٧٨ وفي اليوم التالي جاء الى بغداد السيد عبد العزيز بوتفليقة وكرر الرأي السابق بلقاء القمة ،

فقال له الرئيس البكر بأن العراق مايزال يرى بأن يتم اللقاء على مستوى أعضاء مخولين من الحكومتين .

وفي ٢٢–١ وصلتنا برقية من الحكومة الجزائرية تفيد بأن الحكومة السورية قد وافقت على اللقاء بالمستوى المذكور وطلبت منا الحكومة الجزائرية تحديد زمان انعقاد الاجتماع واسماء الوفد . وقد ابرقنا للجزائر مقترحين أن يتم الاجتماع يوم الاحد ٢٩ كانون الثاني ، ورجونا اطلاعنا على اسماء وفد الحكومة السورية وتدارست القيادة بالفعل تشكيل الوفد والنقاط التي سيبحثها .. وقررت تخويل الوفد الذاهب الى الجزائر تخويلاً كاملاً ليحسم كل المسائل التي تتعلق بالعلاقات الثنائية .

وفي هذا الوقت بدأت تتسرب اخبار عن عقد مؤتمر قمة في الجزائر للاطراف التي اجتمعت في طرابلس .. بل أن الاخبار حددت توقيتات معينة للاجتماعات وعلى الوجه التالي :

اجتماع اللجنة العراقية – السورية في ٢٩و٣٠ كانون الثاني ، واجتماع وزراء الخارجية والدفاع لاطراف مؤتمر طرابلس في ٣١ كانون الثاني و١ شباط ، واجتماع القمة في ٢و٣ شباط .. وقد علمنا من مصادرنا الخاصة أن هذه الأنباء مصدرها الحكومة السورية والسيد ياسر عرفات ، ومن المعلوم أن مبعوثاً جزائرياً خاصاً كان قد زار دمشق قبل ذلك في يوم ٢٣–١ .

وفي يوم الخميس ٢٦–١ تسلمنا برقية من سفارتنا في الجزائر تفيد بأن وزارة الخارجية الجزائرية قد استدعت السفير العراقي وابلغته

رسمياً بدعوة العراق الى عقد مؤتمر قمة في الجزائر ، وحددت المواعيد التي كانت قد نشرتها صحف لبنان قبل ذلك .. كما تفيد بأن مبعوثاً جزائرياً سيصل الى بغداد .

وعندما التقى المبعوث الجزائري بالسيد الرئيس أحمد حسن البكر يوم السبت ٢٨–١ في بغداد وعرض الدعوة سأله الرئيس البكر هل أن هذا الاجتماع هو استمرار لاجتماع طرابلس ، فاجابه المبعوث : نعم ، فقال له الرئيس البكر ، انتم تعرفون بأننا قد انسحبنا من مؤتمر طرابلس ولاسباب شرحناها لكم ، لذلك لايمكننا حضور هذا الاجتماع ثم سأله عن الموضوعات التي ستبحث في المؤتمر وفيما اذا كان هناك ميثاق او جدول اعمال محدد ، فذكر بأن هذه المسائل ستناقش في الاجتماع . فأبلغه الرئيس البكر : باننا سنحدد موقفنا على ضوء نتائج المؤتمر ، ثم ابلغه بانه سيرسل رسالة الى الرئيس بومدين يشرح فيها موقف العراق كاملا من هذه المسألة ، وبالفعل اعدت الرسالة وسلمت للمبعوث الجزائري في مساء اليوم نفسه .

هذا هو تسلسل الاحداث منذ زيارة السادات وحتى انعقاد مؤتمر الجزائر .. وهناك امور اخرى نفضل عدم الحديث عنها وسنتناولها عندما يحين الوقت المناسب .

إن السؤال الذي اثير بعد اعلان النية على عقد المؤتمر في الجزائر هو : ماهي ياترى مبررات الدعوة ؟ ولماذا لم يستجب للمبادرة العراقية ؟ .

لقد وجه العراق دعوة رسمية الى عدد من الاقطار التي تربطه

واياها علاقات اخوية وارفقت هذه الدعوة بمشروع ميثاق ،وعبر العراق عن استعداده كما ورد في رسالة السيد الرئيس بعقل مفتوح وقلب مفتوح لمناقشة مقترحات العراق مع الاطراف المدعوة فلماذا لم تلب هذه الدعوة ..؟ لقد قيل أن السبب هو موقف النظام السوري.

وإن رئيس هذا النظام لايمكن أن يذهب الى بغداد والعلاقات بين العراق وسورية كما هي عليه .. وجوابنا على ذلك ، هو اننا لبينا رغبة الرئيس بومدين لعقد لقاء مع وفد من الحكومة السورية ، وحددنا موعد اللقاء يوم ٢٩ ــ كانون الثاني ، فما هي الحجة التي بقيت للنظام السوري كي لايحضر الى بغداد بعد هذا اللقاء ،اذا كان راغباً حقاً في انتهاج سياسة جديدة تنسجم مع المبادىء الاساسية التي عرضها العراق في مشروعه ؟! ومن هو الذي يثير العقبات الشكلية .. ومن هو الذي يضع العراقيل امام الاتفاق ؟؟.

إن اي منصف يطلع على تسلسل الاحداث هذه يمكن أن يتوصل الى النتيجة بكل سهولة .

وهنا نود أن نذكر نقطة مهمة كانت مدار نقاش .. وهي التمسك بالشكليات حول مكان انعقاد المؤتمر .. اننا لانتمسك بالشكليات ، ولم نتردد يوماً في تلبية اي نداء للاجتماع في عاصمة عربية اذا وجدنا في اللقاء اسسا تقنعنا باللقاء .. ولكن كانت هناك دعوة من قطر عربي .. بذل كل ما يلزم لازالة العراقيل التي تحول دون تلبيتها . فلماذا لا يستجاب لهذه الدعوة ؟.. اننا لانريد جواباً لنا .. وإنما نريد جواباً للجماهير العربية لعلها تقتنع ! .

والنقطة الاخرى التي يجب اثارتها .. ولا يجوز السكوت عنها ،

لماذا ياترى يتمنع النظام السوري هكذا .. ولماذا يخضع الاشقاء لتمنعه ؟؟ .. فاذا اخذنا الامور من الزاوية القومية ، فأن النظام السوري مطالب بأن يبذل كل ما يستطيع من اجل حشد الطاقات العربية التي تساعده على مواجهة العدوان الصهيوني والمخططات الاستعمارية ، وهذا يفرض عليه أن يبادر بنفسه الى ايقاف الأذى الذي يلحقه بالعراق والسعي الى اقامة انقى العلاقات معه .. واذا اخذناها من الزاوية القطرية فأن النظام السوري هو الذي يحتاج الى عون العراق العسكري والسياسي والاقتصادي .. فكيف يبرر النظام السوري «تمنعه» عن اللقاء مع العراق .. وزيارة العراق .. ثم يخضع له الاخوة ويرتبون الامور كما يشتهي ؟!

هذه أسئلة نطرحها .. ولا نريد عليها جواباً لنا .. بل ليكن الجواب للجماهير العربية .. لعلها تقتنع أيضـاً .

- ٧ -

بعد معرفة تسلسل الاحداث منذ زيارة السادات للارض المحتلة حتى انعقاد مؤتمر الجزائر ، لابد من الوقوف عند بعض الاسئلة المهمة ، وهي هل النظام السوري راغب حقاً في تغيير سياساته ومواقفه السابقة ، التي كان فيها شريكاً للسادات ، ومشاركاً في مخطط التسوية ، بكل عناصره وابعاده ، ذلك المخطط الذي اوصل الاوضاع في المنطقة الى ماهي عليه الان ، من ضعف وتردد ،بحيث امكن للسادات أن يقوم بعمله الخياني ؛ فيعترف بالعدو ويتفاوض معه ، ويقدم له اخطر التنازلات ، تحت ظل ورعاية الامبريالية الاميركية ؟! ..

هل النظام السوري راغب ، فعلاً ، في انتهاج سياسة صلبة مناهضة للمخطط الاستعماري الاميركي وللعدوان الصهيوني ، سياسة ذات جوهر وابعاد تحررية وتقدمية ؟!.. هل هذا النظام راغب فعلاً في الدخول في جبهة تقدمية حقيقية ، يكون فيها العراق طرفاً اساسياً ؟!..

إن البعض من الاوساط التقدمية العربية يقول ، نعم ؛ أن النظام السوري يرغب بكل ذلك ، ، والبعض الاخر يقول ، لا ، انه لايرغب ؛ ،

كما تقول اطراف اخرى بأن النظام السوري حائر ومتردد، وعلينا أن نعمل على توفير الشروط اللازمة لتطوير مواقفه ، بأتجاه سياسة تحررية وتقدمية مناهضة للمخطط الامبريالي والعدوان الصهيوني فأين الحقيقة في هذا وذاك ؟! ..

لقد سبق أن مررنا على جانب من هذا السؤال ، في الحلقات الماضية ، واوردنا في الحلقة الثانية مايلي : —

« إن هناك حقيقة مهمة لايجوز اغفالها في أي تحليل جاد ، وهي أن النظام السوري ، في سعيه الى صيغته (أي في التسوية) التي تختلف نسبياً عن صيغة أنور السادات كان قد أصبح شريكاً فعالاً في المخطط الاستعماري الرجعي في المنطقة ، هذا المخطط الذي لم يعد بالامكان عزله من الناحية الواقعية ، على أقل تقدير ، عن نهج التسوية الذي اتبع خلال المرحلة الماضية ، واذا كنا بحاجة الى دليل على شراكة النظام السوري في ذلك المخطط ، فأن موقفه في الساحة اللبنانية خلال السنوات ٧٥، ٧٦، ٧٧، خير دليل . فضلا عن علاقاته مع اميركا وحلفائها في العالم ، وعن علاقاته الواسعة والمتشابكة مع الدول العربية الرجعية التي تشكل ، في الواقع القيادة الميدانية للمخطط الامبريالي في المنطقة العربية ، اضافة الى اوضاعه الداخلية التي تنسجم مع هذا الاتجاه » .

واذا كانت سياسات النظام السوري ، وعلاقاته العربية والدولية معروفة ، فما هي حقيقة اوضاعه الداخلية ؟!.. فهذه الاوضاع هي التي تقرر ، في النهاية ، اي طريق يختاره هذا النظام ازاء كل القضايا الجوهرية ، لان من البديهيات ، أن التركيب السياسي

والاقتصادي والاجتماعي والفكري الداخلي لاي نظام هو الذي يحدد اتجاهاته الاساسية في كل الميادين .

فما هو تركيب النظام السوري ، اذن ، وما هي حقيقة اوضاعه الداخلية ؟..

هنا ايضاً لن نتناول الموضوع من الزاوية الحزبية ، فلقد وعدنا القراء بأن نضع مايسمى بالخلاف الحزبي جانباً ، وسنضع جانباً، ايضاً ، المقاييس الحزبية المبدئية والسياسية التي ننطلق منها ،ونعتمد مقاييس وطنية ، وتقدمية عامة ، يمكن أن يفهمها كل الوطنيين والتقدميين ، وان يخرجوا من خلالها باستنتاجات واضحة وموحدة :

اولاً – إن البنية الاساسية للنظام القائم في سورية تقوم على الاسس التالية ، حكم فردي ، في اطار مجموعة صغيرة من الضباط المتنفذين ، وفي اطار علاقة طائفية ، لم يعد أحد قادراً على تغطيتها .

ومع أن الحكم الفردي وحكم المجموعة العسكرية يمكن أن يكون في حالات تاريخية معينة ، حكماً وطنياً ، وحتى تقدمياً بنسب معينة ، الا انه لايمكن أن يكون قادراً على تحمل مسؤوليات جسيمة ، كالمسؤوليات التي تترتب على صراع جذري وطويل مع الصهيونية وحليفتها الامبريالية ، أن اقصى ما يمكن أن يفعله حكم كهذا – في حالة توفر شروط اخرى مساعدة – هو اتخاذ مواقف وطنية وتقد.ة ذات طابع محدود ، لاتصل الى مستوى خوض معارك صعبة ذات طبيعة جذرية وطويلة الامد ، فمثل هذه المعارك تتطلب

نظاماً من طراز مختلف .. نظاماً يعتمد اعتماداً اساسياً على الجماهير ، ويحشد طاقاتها في المعركة ، ويعتمد الصيغ الديمقراطية الثورية ، وهذا ليس متوفراً ، البتة ، في النظام السوري ، واذا اخذنا بالاعتبار الجانب الطائفي في تركيب هذا النظام ، فأن ذلك يزيد من عجزه عن اتخاذ أي موقف ذي طبيعة جذرية ضد الصهيونية والامبريالية ، لان هذا الجانب – اضافة الى حكم الفرد والمجموعة العسكرية – يخرب وحدة الشعب ، ويثير التناقضات والنزاعات المختلفة بين صفوفه ، ويلهيه بل يمنعه من التحشد والتعبئة لمواجهة التناقض الاساسي ضد الصهيونية والامبريالية ، ومن تحمل المهمات الصعبة في الصراع ضدهما .

ثانياً – إن الاوضاع الاقتصادية في النظام السوري هي الان اوضاع (يمينية) اي اوضاع يزداد فيها ، على نطاق واسع ، نفوذ البرجوازية الطفيلية المتفسخة ذات التطلعات الى الثراء الواسع والسريع ، وبكل الاساليب ، ويضعف فيها ، بشكل سريع ، دور قطاع الدولة ، وهذه البرجوازية لايمكن أن تكون مزدهرة ، وان توسع ارباحها الا من خلال التشابك مع الرجعية في المنطقة ، ومع السوق الامبريالية .

وقد اثبتت التجارب المتكررة في الوطن العربي واخرها التجربة المصرية في عهد السادات ، أن هذه البرجوازية التي تنشأ تحت جناح سياسات الانفتاح ، او المرونة الاقتصادية ، او غير ذلك ، لايمكن أن تنتهج سياسة وطنية ، خاصة عندما تكون تبعات هذه

السياسة شاقة وطويلة ، كالتبعات التي تترتب على مواجهة العدوان الصهيوني ، بكل ما له من علاقات ومصالح متشابكة مع الأمبريالية . ان انتهاج سياسة وطنية ، يفرض على هذه الطبقة أن تضحي بمصالحها خلال فترة الصراع الطويلة ضد العدو الصهيوني وحليفته الأمبريالية. وهي ، بحكم طبيعتها الشرهة والمتفسخة ، لاتقبل بهذه التضحية ، بل تتجه اتجاهات لا وطنية ، وتقدم التبرير للخيانة الوطنية والقومية. هذا ما جرى بالضبط في مصر في عهد السادات ،، فالنظام الساداتي لم يتصرف وفقاً لأهواء الفرد الحاكم ،، ولأهواء واجتهادات هذه الوزارة أو ذاك الوزير ، وانما عبر ، بشكل مفضوح وسافر ، عن مصالح هذه الطبقة الطفيلية المنحلة ، وعن تطلعاتها واخلاقيتها كطبقة لا وطنية ، ومستهترة ، ومستعدة لان تبيع المصالح الوطنية والقومية ،والسيادة الوطنية والقومية ، من اجل تحقيق مصالحها في الثراءالسريع ،ومن المعروف أن هذه الطبقة التي تؤسس قوتها الاقتصادية على الصفقات التجارية والمقاولات ، والسمسرة تتمتع بقدرة عالية على المرونة والتلون والدهاء و« الشطارة »، لذلك ، فأن الانظمةالتي تستند على هذه الطبقة تكتسب صفاتها واخلاقها ، صفات الدهاء والشطارة والتلون والكذب ، وتغيير المواقف بسرعة !! . ولاعجب أن تكون هذه الصفات هي ، بالضبط ، صفات النظام السوري ، فهي صفات استلهمها النظام المذكور من صفات واخلاقية الطبقة الاجتماعية التي يمثلها ، والتي يستند عليها ، واستطاع أن يتقنها خير اتقان ، صعوداً من الادنى حتى اعلى السلسلة في النظام !!.

السياسة شاقة وطويلة ، كالتبعات التي تترتب على مواجهة العدوان الصهيوني ، بكل ما له من علاقات ومصالح متشابكة مع الأمبريالية . أن انتهاج سياسة وطنية، يفرض على هذه الطبقة أن تضحي بمصالحها خلال فترة الصراع الطويلة ضد العدو الصهيوني وحليفته الأمبريالية. وهي ، بحكم طبيعتها الشرهة والمتفسخة ، لاتقبل بهذه التضحية ، بل تتجه اتجاهات لا وطنية ، وتقدم التبرير للخيانة الوطنية والقومية. هذا ما جرى بالضبط في مصر في عهد السادات ،، فالنظام الساداتي لم يتصرف وفقاً لأهواء الفرد الحاكم ،، ولأهواء واجتهادات هذه الوزارة أو ذاك الوزير ، وانما عبر ، بشكل مفضوح وسافر ، عن مصالح هذه الطبقة الطفيلية المنحلة ، وعن تطلعاتها واخلاقيتها كطبقة لا وطنية ، ومستهترة ، ومستعدة لان تبيع المصالح الوطنية والقومية ،والسيادة الوطنية والقومية ، من اجل تحقيق مصالحها في الثراءالسريع ،ومن المعروف أن هذه الطبقة التي تؤسس قوتها الاقتصادية على الصفقات التجارية والمقاولات ، والسمسرة تتمتع بقدرة عالية على المرونة والتلون والدهاء و« الشطارة »، لذلك ، فأن الانظمةالتي تستند على هذه الطبقة تكتسب صفاتها واخلاقها ، صفات الدهاء والشطارة والتلون والكذب ، وتغيير المواقف بسرعة !! . ولاعجب أن تكون هذه الصفاتِ هي ، بالضبط ، صفات النظام السوري ، فهي صفات استلهمها النظام المذكور من صفات واخلاقية الطبقة الاجتماعية التي يمثلها ، والتي يستند عليها ، واستطاع أن يتقنها خير اتقان ، صعوداً من الادنى حتى اعلى السلسلة في النظام !!.

ثالثاً – عندما يعتمد النظام على حكم الفرد ، وعلى حكم فئة صغيرة وعلى اساس طائفي من ناحية ، وعندما تكون قاعدته الاقتصادية هي البورجوازية الطفيلية المنحطة ، من ناحية اخرى ، فأن من الامور المحتومة أن تنتشر فيه ظاهرة الفساد وعلى نطاق واسع جداً ، ولا يمكن في ظل نظام كهذا ، أن تكون هناك اسس اخلاقية متينة ، تحكم العلائق في المجتمع ، او تحكم العلائق بين اركان السلطة السياسية ، واجهزة هذه السلطة الاساسية كالجيش والامن ، والاقتصاد ، وعندما ينتشر الفساد في بلد ما من البلدان العربية ، وفي صفوف السلطة السياسية، فأن النتيجة المنطقية لهذا الفساد هي تعرض السلطة السياسية الى الاختراق من شتى الجهات المحلية والعربية والدولية ، ويصل هذا الاختراق في بعض الحالات الى حد العمالة ، لهذه الجهة او تلك ، ليس بدافع فكري او سياسي فحسب وانما بدافع الانغماس في الفساد ، من قبل هذا الشخص او ذاك ، من اركان السلطة السياسية ، او عناصرها الفعالة والمتنفذة .

ولسنا نحن الذين نتهم النظام السوري بالفساد ، فالاتهام جاء على لسان اركان النظام نفسه ، وشكلت لجنة للتقصي عن الفساد والفاسدين ، ثم طوي امرها . وعندما يطوى امر مثل هذه اللجان ، فهذا يعني أن البحث قد قاد الى مستويات في السلطة يعني المس بها ، ومحاسبتها تهديد النظام من اساسه !، لذلك فأن من

الشائع في النظام السوري ، وفي الاوساط العربية ، أن يقال أن (زيداً) من اركان النظام السوري محسوب على هذه الجهة ، و(عمراً) محسوب على تلك !! ..

رابعاً — إن نظاماً بهذه الصفات السياسية والاقتصادية والاخلاقية ، يجد نفسه متجهاً ، بصورة ثابتة وسريعة ، نحو تشديد تحالفه مع الرجعية في المنطقة ، ومع الامبريالية . فالخيارات السياسية ليست هوى ذاتياً ، او نزعات فردية ، وانما هي خيارات ترتكز الى اسس فكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية واخلاقية ، لذلك فأن اتجاه النظام السوري نحو تعزيز علاقاته مع الرجعية العربية ومع الامبريالية ، لايعبر عن موقف تكتيكي لتمرير سياسة معينة ، او لتحقيق هدف معين ، وانما يعبر عن موقف متكامل لايستطيع ، في الواقع ، أن يقف غيره . ومن كل العناصر التي اشرنا اليها ، نفهم حقيقة اخرى مهمة ، وهي ارتهان النظام الاقتصادي ، في مثل هذه الانظمة — كالنظام السوري والنظام المصري — للرجعية في المنطقة ، وللدول الامبريالية. « فالمساعدات » التي يبحث عنها هذان النظامان ، بشتى الوسائل ، ليست نتيجة الحاجة لتمويل متطلبات «المعركة» كما يقال ، ولا هي من نتائج « الشطارة » التي يتمتعان بها ، وانما هي تعبير عن حاجة موضوعية قاهرة ، لايستطيع هذان النظامان أن يسيرا امورهما بدونها ، لان اقتصادهما قد رهن تماماً للرجعية والامبريالية .

واذا اخذنا هذه العناصر التي يستند اليها النظام السوري ، نستطيع أن نقدر سلفاً المدى الذي يمكن أن يسير فيه ، في اي اتجاه من الاتجاهات ، فهذا النظام قد اصبح ، في الواقع ، نظاماً « مربطاً » اذا صح التعبير ، لايستطيع أن يتجاوز حدوداً معينة حتى ولو عبر ، في بعض الحالات « صدقاً » او « ادعاء » عن رغبته في أن يفعل ذلك ، فالمسألة ليست مسألة « نوايا » او « رغبات » ، وانما هي مسألة الواقع الموضوعي الذي يتحرك منه النظام وقادته وعناصره الاساسية .

وعلى هذا الاساس يمكن أن نعرف فيما اذا كان النظام السوري « راغباً » او « قادراً » على انتهاج سياسة تحررية وتقدمية صلبة في مواجهة العدوان الامبريالي الصهيوني ، وفيما اذا كان راغباً حقاً في الدخول في جبهة حقيقية يكون العراق طرفاً فيها ، وعلى الاسس التي اقترحها العراق ؟!.

ان النظام السوري ، وبحكم طبيعته التي أشرنا اليها ، يمكن أن يقف ، في بعض الحالات ، مواقف ذات صبغة وطنية أو تقدمية ، ليتجاوز بها حالة معينة ، أو أزمة معينة ، وليتمكن من تفتيت الإرادة الجماهيرية التي تكونت ضده ، بسبب أوضاعه وسياساته التي أشرنا اليها ، كي يعزز قدرته على البقاء في السلطة ، غير أنه لا يستطيع أن يتجاوز المواقف المظهرية والسطحية ، ولا يمكن أن يقف مواقف حقيقية وصلبة ومتواصلة ضد الإمبريالية وضد الرجعية ، وبالتالي ، ضد العدو الصهيوني لهذا نراه بصعد حملته الإعلامية ضد السادات وتصرفاته ، وينتقد أميركا في

الصحف ، ولكنه يؤكد للرجعية العربية تمسكه بمواقفه الأساسية ، ويرسل النداءات غير المباشرة الى الإمبريالية الأميركية ، ليؤكد لها ذلك أيضاً ، وليطلب منها أن تقدر ظروفه الحرجة الراهنة .

وفي الوقت نفسه فإن النظام السوري يستطيع أن يدخل جبهة مع أقطار تقدمية أخرى ولفترة مؤقتة ، وبرغم ما يشكله هذا الدخول له ، من حرج وضيق وتعرض الى انتقادات ، قاسية فانه ، وفي ظروفه الراهنة ، قادر على تحمل ذلك ، بل انه بحاجة اليه ، خاصة اذا عرفنا أن هذا النظام ، طبقاً للصفات التي أشرنا إليها ، يتمتع بقدرة عالية على التلون والتكيف المؤقت مع الظروف المستجدة ، غير أن مشاركته مع العراق في جبهة حقيقية لا تقف عند حدود الشعور بالحرج ، أو الضيق ، و (بلع) انتقادات أو حالات صعبة ، كما حدث في مؤتمري طرابلس والجزائر ، فهو يعرف أن العلاقة مع العراق ، وفي إطار جبهة حقيقية وعلى أساس برنامج سياسي متكامل ، وتعهدات ملزمة ، كل ذلك يثير لديه مصاعب من طراز آخر فالدخول في جبهة مع العراق - وبالصيغة التي يقترحها العراق - يعني فتح ملف صفاته الأساسية التي أشرنا إليها ،، كما يعني تهديد شراكته وتداخله وعلاقاته مع الرجعية والإمبريالية .

ان بعض أجهزة الإعلام العربية والأجنبية تقول ، أن العراق يريد إحراج النظام السوري ، أو يريد بهذا النظام شراً ، عندما يقترح مشروع الجبهة ، أو عندما يصر على تكوين جبهة شمالية عسكرية ، وتردد في ذلك تحليلات واستنتاجات لن نقف عندها ،

فالمسألة ليست مسألة نوايا هذا الطرف أو ذاك ، وانما هي مسألة الواقع الموضوعي لكل قطر .

ان أشد ما يخشاه النظام السوري ، في الوقت الحاضر ، هو « المقارنة المفتوحة » اذا صح التعبير ، بين أوضاعه الخاصة ، وبين الأوضاع في العراق ،، وهو قد لا يخشى هذه المقارنة بينه وبين أي نظام عربي أو أجنبي آخر ، لأنه يمكن أن يتعلل باختلاف الظروف ، واختلاف الخيارات المبدئية والسياسية ،، أما أن يسمي النظام السوري نفسه بأنه نظام (حزب البعث العربي الإشتراكي) !! ويسمي قادته أنفسهم قادة للحزب ،، فإن المقارنة بين أوضاع تركيب الدولة ، وأوضاع الجيش ،، وأوضاع الإقتصاد ،، — ولا نقول أوضاع الحزب وبنيته — فيه ،، وبين الأوضاع القائمة في العراق في هذه الميادين لا تضعه في حرج أو ضيق فحسب ، بل تضعه في « أزمة » وتفتح كل ملفاته ، وهو يسعى الى تجنب هذه المحنة بشتى الأساليب ،، لذلك ، فإن « تمنع » النظام السوري ، و « دلاله » في التعامل مع مسألة العلاقات مع العراق ليس حالة « نفسية » مطلوباً معالجتها أو مداراتها ،، وانما هو تعبير عن أزمة خانقة ،، فالنظام السوري يريد أن يتساوى العراق معه ، في مواقفه من مسألة التسوية — على الأقل — بأمل أن يتساوى معه في الجوانب الأخرى ،، ولكن عندما يتمسك العراق بأوضاعه الثورية السليمة ،، وبمواقفه المبدئية الصلبة تجاه كل القضايا ،، ومنها قضية التسوية ،، فإن النظام السوري يخشى المقارنة ،، عندما تفتح الأبواب ،، ويلمس الناس في القطرين كل الحقائق لمس اليد .

القوات المسلحة العربية في القتال ضد العصابات الصهيونية قبل قيام الكيان الصهيوني ،، وعقدت الدول العربية في ظل الجامعة العربية ، ميثاقاً للدفاع المشترك ، وفي الستينات والسبعينات مارست الحكومات صيغة مؤتمرات القمة العربية ، الى غير ذلك من الاشكال والصيغ المعروفة .

غير إن السؤال الذي يجب أن يثار هو ،، ما هي النتائج التي حققتها هذه الصيغ والاشكال من التضامن العربي ؟ ! .

بعملية جرد بسيطة نجد ، بعد ثلاثين عاماً من قيام الكيان الصهيوني ، ، وبعد ثلاثين عاماً من ممارسة هذه الصيغ والاشكال ، أن هذا الكيان قد ازداد قوة وغطرسة وعدواناً ، وان الحكومات العربية لم تجد ، حتى الان ، الصيغة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاعلامية الفعالة لمواجهته ! . . فهل كان السبب يكمن في «نقص» هذا التضامن أو «ضعفه» ، أم أن السبب يتعدى ذلك الى ما هو أخطر ، ، الى جوهر هذا التضامن ؟ ! . .

يقول البعض ، ، أن كل المبررات تشير الى « امكانية» هذا التضامن والى « ضرورته » ، ويعزز حجته بأمثال من الصعيد الدولي ، فيقول ، كيف استطاع الحلفاء في الحرب العالمية الثانية أن يتضامنوا ضد المانيا الهتلرية ،وهم اقوام متعددة ، وبينهم خلافات عقائدية وسياسية ، وخلافات في المصالح واسعة وشديدة ، كما هو الحال بين الاتحاد السوفيتي وبقية البلدان الغربية ولا يتمكن العرب وهم أمة واحدة ، يجمعهم ما يجمعهم من المصالح والامال من التضامن في الصراع ضد العدو الصهيوني ؟ . كما يقولون ، ، كيف

تنجح البلدان الاوربية الغربية وهي من قوميات متعددة وذات مصالح متباينة في العمل المشترك ، باشكال عديدة ، كحلف الاطلسي والسوق الاوربية المشتركة ، ولا ينجح العرب في ذلك ؟ ! . .

إن الجواب على هذه الاسئلة التي تبدو منطقية ، ، جواب بسيط جداً ، ، وهو الذي يفسر المشكلة من اساسها ، ، لقد كان التضامن بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبقية البلدان الغربية ممكنا لمواجهة خطر المانيا الهتلرية لسببين ، اولهما : إن الخطر كان مشتركاً . . وثانيهما : إن الاطراف التي اشتركت في الصراع لم يكن بينها وبين العدو الذي تقاتل ضده علائق متشابكة غير مباشرة من خلال حليف دولي قوي ، ، وكذلك الامر في بلدان اوربا الغربية اليوم ، ، فهي – برغم تعدد قومياتها واختلاف مصالحها – تلتقي في حلف الاطلسي ، ، وفي السوق المشتركة ضد طرف آخر هو الاتحاد السوفيتي ، وبلدان الكتلة الشرقية ، وليس لاي من هذه الاقطار علاقات وثيقة جداً مع الاتحاد السوفيتي وحلفائه ، الى الحد الذي يجعل تحالفه او تعاونه مع حلفائه الغربيين الاخرين غير ممكن .

تلك هي القضية ، ، وهذا هو جوهر المسألة .

لو كان العدو الصهيوني كياناً قائماً بذاته وليس له علاقات خاصة مع الدول الاستعمارية الغربية ، لكان التضامن بين الحكومات العربية ممكنا ، حتى ولو كان بعضها رجعياً ، وبعضها الاخر تقدمياً ، والبعض الثالث بين بين ، ، غير أن المعضلة الاساسية هي أن الكيان الصهيوني ، قد قام برعاية الاستعمار البريطاني اولاً . .

ثم الفرنسي – البريطاني .. والان يقوم ويستند على دعم الاستعمار الاميركي ،، وعندما ندور في الافق العربي ، ونبحث عن علاقات اميركا مع الحكومات العربية القائمة ، نجد أن اغلب هذه الحكومات ترتبط بأميركا ،، وبالغرب عموماً ارتباطاً سياسياً، واقتصادياً ، وعسكرياً وثيقاً جداً ،، فهي بخطها السياسي العام ، مرتبطة بأميركا والغرب ، واقتصادها متشابك مع الغرب ، بل مرهون لديه ، وجيوشها تتسلح من الغرب ويقودها الخبراء و « المستشارون » الغربيون ، وبخاصة الاميركان ،، فهل تستطيع هذه الحكومات أن « تتضامن » فعلا في عمل مشترك جاد سياسي واقتصادي وعسكري ضد العدو الصهيوني ، الذي تربطه بأميركا والغرب علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية قوية جداً ،، ومتشابكة على نطاق واسع ؟ ! ..

إن المقارنة أذن بين تجربة الحرب العالمية الثانية ،، وتجربة أوربا الغربية اليوم ، وبين الاوضاع العربية الراهنة ليست مقارنة صحيحة ،، بل انها مقارنة مزورة ، المقصود منها تغطية السبب الرئيسي ، وبلبلة افكار الجماهير والقاء تبعة عجز « التضامن العربي » على أسباب وهمية ، مثل فردية الحكام وأهوائهم ،، وقصر نظرهم ، وغير ذلك من الاسباب والتعليلات ! ! .

إن الانظمة الرجعية العربية تحاول ، بكل الوسائل ، أن تبعد عن الانظار العلاقة الخاصة بينها وبين الاستعمار وبخاصة الاستعمار الاميركي ،، كما تحاول ان تبعد الانظار ايضا عن العلاقة الخاصة القائمة بين هذا الاستعمار وبين الكيان الصهيوني ،، وعندما

تبرز هذه العلاقة الاخيرة بشكل مفضوح ، وبتأكيدات صريحة وعلنية من الاميركان والصهاينة ، تحاول الرجعية العربية أن تفسر هذه العلاقة بأسباب واهية ،، فتارة تقول بإن الاعلام العربي ضعيف في اميركا ،، وتارة اخرى تقول بإن الكونغرس الاميركي تسيطر عليه الصهيونية ،، وتارة ثالثة تنسب السبب الى صهيوني شرير ، يجلس في احد مكاتب البيت الابيض ، أو الخارجية الاميركية ، أو وكالة المخابرات ، وهي ، اذ تفعل ذلك ، تكون منسجمة تماماً مع نفسها ، فهي لا يمكن أن تبرز علاقتها الوثيقة مع اميركا والاستعمار اذا اعطت للعلاقة القائمة بين اميركا وكل المعسكر الاستعماري ، وبين العدو الصهيوني ، تفسيرات سياسيةواقتصادية وعسكرية حقيقية وجدية ، لانها بذلك تفضح نفسها وتعري موقفها ! . فهي تريد أن تخفي حقيقة المثلث القائم الذي تشكل اميركا قمته ، ويشكل الكيان الصهيوني والرجعية العربية قاعدته .

واكثر من ذلك ، فإن بعض هذه الدول الرجعية والذين يؤمنون بمنطقها يقولون : ما دامت اميركا هي السند الرئيسي للعدو الصهيوني ، فأن الحل يكون بالمزيد من العلاقات مع اميركا ، كي تغير تحالفها القائم ، وترجح « مصالحها » مع العرب على علاقاتها مع الصهيونية ،، وهذا هو جوهر سياسة انور السادات منذ سنوات عديدة ،، وغاية هذه السياسة هي تعزيز اركان هذا المثلث، بدلا من كسر احدى حلقات المثلث القائم (اميركا، الكيان الصهيوني ، الرجعية العربية) ، بانسلاخ هذه الحكومات عن النفوذ الاميركي .

فهل يمكن — والحالة هذه — أن يقوم تضامن حقيقي بين الحكومات العربية ضد العدو الصهيوني ، وبالشكل الذي يؤدي الى تحرير الارض المحتلة ، سواء ما احتل منها بعد حزيران ١٩٦٧ أو قبله ؟! .

المسألة ليست مسألة نوايا ،، او تكهنات أو « ضرورات» ، وانما هي مسألة واضحة تماماً ،، وضوح الشمس في رائعة النهار ، كما يقال في الامثال العربية .

إن أي تهديد جدي للكيان الصهيوني ، يعني — في الوقت نفسه — تهديداً لاميركا والاستعمار والذين يقفون بكل وعي ، وراء هذا الكيان ، لا لان على عيونهم غشاوة ، بل لان عيونهم مفتحة جداً ،، ويعرفون أين تكمن مصالحهم ،، كما يعرفون افضل ، الف مرة ، من الذي يحمي هذه المصالح أفضل من غيره ، وكيف تحمى من السادة السياسيين والاعلاميين الرجعيين ، الذين يرثون لحال اميركا المسكينة التي يسيطر عليها « اخطبوط » الصهيونية ، فلا تفرق بين من ينفعها ومن لاينفعها .

ومرة اخرى نسأل ،، هل التضامن العربي ممكن ؟! الجواب هو ، لا ،، وهو ايضا ، نعم ،، لا اذا كان الهدف المرحلي من هذا التضامن هو تحرير الارض العربية المحتلة ، دون أي استسلام لشروط الكيان الصهيوني وعدم الاعتراف به ، لان هدفاً كهذا يصطدم ، منذ الخطوة الاولى ، بالسياسة الاميركية والمصالح الاميركية و ،، نعم ،، اذا كان الهدف هو القبول ، في النهاية ، بالحل الاميركي

ـ الصهيوني ، وتحـــويل الوطن العربي الى مزرعة اميركية ـ صهيونية ـ رجعية !! .

هذه هي الحقيقة ،، فالتضامن ممكن على الشروط المعاكسة للمصلحة العربية ، في تحرير الارض ، وفي صيرورة الامة الى أمة حرة وقوية ، وذات دور مستقل في المجموعة الدولية ،، وهو غير ممكن على الشروط المنسجمة مع هذه المصلحة .. لان الدول الرجعية العربية ، التي تتشابك مصالحها واوضاعها السياسية والاقتصـادية والعسكرية مع اميركا ، ستمتنع عن اللقاء على برنامج قوميّ تحرري حقيقي ، وتسعى لتخريب أي لقاء يتم ، أو تحويله باتجاه الحل الذي تسعى اليه ،، حلها هي ،، وحل اميركا .

ولكن هل يعني هذا ان كل ما تريده اميركا ،، وكل ما تريده الصهيونية هو ما تريده الرجعية العربية ؟ ،، لا ،، أن الرجعية العربية قد تطالب بحلول وتسويات تختلف نسبياً عما يمكن ان تقدمه اميركا ، وعما يمكن ان ترضى به الصهيونية ،، ولكن المسألة ليست هي فيما يريد هذا ،، وذاك ،، وانما هي فيما يفعله من اجل تحقيق ما يريد ،، وعندما تنفذ الرجعية ، عمليا ، كل ما تريده اميركا منها في السياسة وفي الاقتصاد ، وعندما تتشـابك اوضاعهما ، ومصالحهما السياسية والاقتصادية والعسكرية ، كما هي عليه الان ، فأن النتيجة هي ان الذي تريده اميركا هو الذي سيتم ، وليس ما يصرح به الزعماء الرجعيون ، وما تكتبه اجهزة اعلامهم .

هذه هي الحقيقة . .

واذا كنا بحاجة الى أدلة ، فاننا اليوم نلمس دليــلاً واضحاً تماماً .

إن الرئيس السادات الذي، كان خلال السنوات الماضية يقول بأن اميركا تملك ٩٩٪ من اوراق الحل ، وقاد سياسته على هذا الاساس ، وقام بكل ما تريده اميركا وما ترتاح اليه ، قد لقي مساندة قوية من الدول الرجعية العربية ،، وهذا يعني انها تريد ما يريده السادات ،، أي ما تريده اميركا .

ولم يقف السادات عند هذا الحد ، بل أنه قرر أن يذهب الى الارض المحتلة ،، وان يتفاوض مع العدو مباشرة ،، ويعترف به،، ويدعو اركانه الى ارض مصر ولقد كان تصرفه هذا من الخيانة والوقاحة بحيث أثار غضباً واستنكاراً شعبياً واسعاً ، وقوياً ، فلم يكن ممكنا ، من الناحية العملية ، أن تهلل له كل الدول الرجعية العربية تهليلاً كاملاً وحماسياً ،، فهذه الدول ذكية ،، ولا تستعجل الامور ،، وهي ايضاً تنظر بعين الترقب الى الشعب ومشاعره في اقطارها ، خاصة عندما تكون المسألة متصلة بفلســطين ،، وبالمقدسات الدينية المرتبطة بفلسطين .

فماذا فعلت الدول الرجعية في الحقيقة ؟ .

لقد توزعت الادوار بشكل ذكي جداً . . البعض منها اعلن تأييده لزيارة السادات بصورة علنية ، وصار يندفع في دعمه بكل الوسائل ،، بل صار يحاول أن يخفف عنه صدمة المعــارضة والاستنكار ، وان يجد له الصيغ التي تجعل من سياسته مقبولة .

البعض الاخر كان موقفه بين بين ، يؤيد الزيارة علنا ، ويشيد بأهدافها ، ولكنه لا يشارك فيها بانتظار أن يحين القطاف .

البعض الاخر بقي صامتاً ،، لا يحرك ساكناً ،، فأذا سأله سائل من الداعمين لسياسة السادات هز رأسه بما يوحي بـ « نعم » ،، واذا سأله سائل من الرافضين لسياسة السادات هز رأسه بما يوحي بـ « لا » ،، ولكن للعرب حكمة لا تخطىء ،، فقديماً قالوا « السكوت من الرضى » !! ،، فالساكتون أذن راضون ! .

والى جانب هؤلاء هناك طرف اخر يسرب – بين الحين والاخر – انتقادات طفيفة ومؤدبة جداً ، ويقول للرافضين للزيارة ،، معكم حق ، ولكن نرجو أن لا تدفعوا الامور دفعاً متطرفاً الى الحد الذي يضر بـ « التضامن العربي » ، وذلك كي تجمد حركتها واندفاعهـا . وهنا نعود مرة اخرى الى التضامن العربي !! هذا الشعار المحبب الى قلوب الدول الرجعية العربية ،، فهي تندب حال التضامن العربي ،، وتدعو اليه صباح مساء ،، ومعروف سلفاً أن التضامن مطلوب ، ولكن على اساس سياسة السادات باعتبار ان الزيارة ، حتى ولو كانت خطأ (كذا) قد تمت ،، فالافضل أن لا تتفرق الدول العربية على أمر حصل ،، بل تجتمع لتدارك الامر ،، ولم الشمل ،، وتوحيد الصفوف ، ولكن في النهاية ، وكما قلنا ، على اساس سياسة السادات ، وعلى اساس الحل الاميركي ،، هذا الحل الذي يؤكد الاميركيون بأنه يختلف عن الحل الصهيوني ، ولكن كما يختلف السرطان عن الطاعون !!..

وخلاصة القول ،، انه في المعادلة الراهنة في الواقع العربي ،، وفي موازين القوى القائمة لا يمكن للتضامن العربي ان يؤدي الى تكييف سياسات ومواقف الدول الرجعية بأتجاه يصلب هذه المواقف والسياسات ضد العدو الصهيوني والحلول الاميركية المطروحة ،، وانما يؤدي تدريجياً ، وفي النهاية الى تكييف سياسات ومواقف الدول والاطراف التقدمية باتجاه التنازل ،، ثم التنازل ،، حتى يلتقي الجميع على مائدة الحل الاميركي – الصهيوني – الرجعي ، ويصبح الوطن العربي كله ،، مزرعة لهذا المثلث الخطير.

- ٩ -

اذا كان هذا هو تسلسل الاحداث ، وهذه هي الحقائق البارزة في الوضع الراهن فما هوالمطلوب -اذن- في المرحلة الراهنة ؟!

اننا نعتقد أن البرنامج الذي أقترحناه في رسالة الرئيس أحمد حسن البكر بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٧٧، ثم بمشروع الميثاق الذي عرضناه في ٢٩-١٢-١٩٧٧ يشكل ارضية صالحة ،مبدئية وواقعية معاً ، لحشد طاقات القوى الوطنية والتقدمية العربية فيمواجهة المؤامرات والمخططات الامبريالية والصهيونية والسياسات الاستسلامية وبالقدر الذي يؤدي الى ايقاف التداعي والتدهور في الاوضاع العربية ، ويصعد تدريجياً من قدرات الجماهير النضالية وثقتها بنفسها وبالمستقبل ويضعف المخطط الامبريالي والصهيوني كما يضعف دور القوىالرجعية المتواطئة مع الامبريالية ويفتح الافاق لاوضاع تمكن فعلا من الصمود ومن السير على طريق التحرير .. ذلك الطريق الذي يتطاب استعداداً كبيراً .. وعملا متواصلا .. وقدرة عالية على التضحية .

وكما اكدنا منذ البداية ، ومع معرفتنا بكل الحقائق الموضوعية في الساحة العربية ، فأننا كنا وما نزال على استعداد كامل لدراسة

هذا البرنامج مع كافة الاطراف المعنية بأسلوب علمي وعقل مفتوح وقلب مفتوح، وفي اعتقادنا أن من المتطلبات الضرورية لهذا الاسلوب العلمي ، أن يضع كل طرف من الاطراف التقدمية المدعوة الى الجبهة ملاحظاته مكتوبة على هـذا البرنامج ، اذا كانت تلك الاطراف تعتقد مبدئياً بأنه يصلح كأساس للبحث ، ويوزع تلك الملاحظات على الاطراف المعنية ، او أن يضع كل طرف البرنامج الذي يراه صالحاً على الورق ويوزعه على الأطراف المعنية ثم تجري دراسة هذه البرامج وتحديد النقاط التي يبدو أن هناك اتفاقاً كلياً عليها ، والنقاط التي يبدو أن عليها نسبة عالية من الاتفاق والنقاط المختلف عليها ، ومن خلال هذه العملية يمكن معرفة ماذا كان هناك امكانية فعلية للقاء حقيقي من عدمها ، فاذا كان هناك امكانية مبدئية لذلك يمكن عندئذ دراسة النقاط المختلف عليها والوصول الى نتيجة متوازنة ، واذا لم تكن هناك امكانية للقاء ، يتحمل كل طرف مسؤوليته كاملة أمام الجماهير في قطره وامام الجماهير العربية.

أما أن لا يقال رأي صريح ومكتوب في برنامج تم عرضه ولا يعد برنامج اخر من قبل كل طرف ، ويبقى كل واحد ينتظر ما يقوله الاخر ، فاننا لا نجد في ذلك ما يؤدي الى تحديد المواقف بصورة جدية والى قيام جبهة تقدمية حقيقة ، ولن يؤدي الى تحقيق أي تقدم جدي في الوضع العربي في مواجهة المؤامرات والمخططات الامبريالية والصهيونية والسياسات الاستسلامية ، وسيبقى الباب مفتوحاً لكل الخيارات المتناقضة ، وفي حالة كهذه فأن الخيارات

الاسوأ ، والتي تصب في النهاية في مجرى السياسات الاستسلامية هي التي ستستفيد ، وهي التي ستتحقق على أرض الواقع .

هذا هو رأينا فيما يجب ان يكون ، وفيما هو مطلوب في هذه المرحلة .

× × ×

بقي من الضروري أن نتناول قضيتين مهمتين ، بدونهما لا تكون الصورة مكتملة ، الاولى : هي كيف نتعامل مع اولئك الذين يقفون مواقف « ضعيفة » – هذا اذا لم نستخدم صفات اخرى – في مواجهة المخطط الامبريالي – الصهيوني والسياسات الاستسلامية؟ والثانية : هي ، ماذا يكون عليه حال الأمة وقواها الوطنية والتقدمية وماذا يكون عليه حال الصراع بين الامة وبين الكيان الصهيوني اذا لم تتحقق في المرحلة الراهنة الجبهة التقدمية الحقيقية المنشودة واذا سارت الأمور بأتجاه السياسات الاستسلامية ؟ ! .

من الطبيعي عندما تكون هناك اطراف متعددة ذات اوضاع ومنطلقات واجتهادات متباينة ، ويراد لها أن تتفق على برنامج ، أن تكون جميعاً مستعدة – بقدر معقول – للوصول الى اتفاق يشكل محصلة هذه الأوضاع والمنطلقات والأجتهادات المتباينة ، والا فأن الأتفاق يصبح غير ممكن ، أو يكون – اذا تحقق – فرضاً قسرياً من طرف واحد على الأطراف الأخرى ، هذا مفهوم ، ومقبول تماماً ، ولكن هنالك فرقاً بين هذا ، وبين حالة اخرى سنأتي عليها !..

خلال السنوات الأخيرة ، وبعد زيارة السادات للارض المحتلة ايضاً ، كانت بعض الأطراف التقدمية تنطلق في سعيها الى التعامل مع الأطراف العربية من الفرضية التالية ،، لنساعد الجهة (س)

لكي لاتذهب اكثر بأتجاه الحلول الأستسلامية والمخطط الأمبريالي والصهيوني ، ولنقدم في ذلك مرونة وتنازلات حتى ولو كانت على حساب المبادئ ، لأن انهيار تلك الجهة يعني انهياراً تاماً في الموقف وفي ذلك خسارة كبيرة وخطر شديد ، فلنعمل أذن على انقاذ ما يمكن انقاذه ! ..

وقد يبدو هذا الكلام منطقياً تماماً في معالجة كثير من الشؤون السياسية ، ولكن علينا ونحن نقول هذا الكلام ، أن نعرف بدقة مع من نتعامل ، وكيف نتعامل ! ..

اذا كان الذي نتعامل معه ونريد له أن لايسقط طرفاً لا يريد حقاً أن يسقط وأن مواقفه هي حصيلة ظروف قاهرة تجبره على أن يتخذ هذه المواقف والسياسات وأن يقدم التنازلات ، فأن في التعامل معه على الأساس المذكور شيئاً من المنطق .

ولكن هل هذا هو الواقع ، اننا نرى أن هذا وذاك من الأطراف التي سارت على طريق السياسة الأستسلامية وقدمت التنازلات واحداً بعد الأخر ، واوصلت الأوضاع العربية الى ما هي عليه ، لم تكن اطرافاً « مسكينة » لاحول لها ولاقوة ولاخيار امامها غير أن تضعف وتقدم التنازلات امام الأستعمار والصهيونية ولم تكن تعمل بصبر وخلق للقاء مع الأخرين ليساندوها في ظروفها الصعبة كي لاتخضع لشروط الأمبريالية والصهيونية ، بل كانت خلال السنوات الماضية اطول الأطراف العربية لساناً ، واكثرها وقاحة ، وكانت ، تستخدم اسلوب العصا الغليظة ازاء كل من يخالفها في الرأي من العرب الوطنيين والتقدميين وتعمل بكل الوسائل على فرض خياراتها

المنحرفة عليهم واذا كنا بحاجة الى دليل فلنعد بالذاكرة الى مافعله النظام السوري مع المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية وما قام به النظام المصري من عدوان على ليبيا .

فالمسألة بالنسبة لهؤلاء ليست هي الحاجة الى مساعدة الأخوة كي لا يخضعوا للامبريالية والصهيونية بل هي عملية ابتزاز سياسية كبرى يجب أن ننتبه اليها بكل عناية ، وأن لانخضع لها بنيات حسنة ، أو بتقديرات غير دقيقة لحقائق الأمور .

أن موقف هؤلاء هو اشبه بمن يقولون أو يقال عنهم ، قفوا معهم كي لا يذهبوا ابعد وابعد على طريق الأستسلام ! فهل يمكن ، واقعياً ، أن يكون الوقوف الى جانب نظام ما حائلاً دون انحداره الى سياسة استسلامية ومن ثم الى الخيانة ؟ ، قد يصلح مع بعض الأفراد الذين تحكمهم ظروف مالية أو نفسية معينة ، ولكنه لايصلح على انظمة تقوم على ركائز فكرية وسياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية !

فالتعامل بهذا المنطق مع هذه الأنظمة لن يوصل الى اتفاق المحصلة الذي اشرنا اليه بين اراء ومواقف وظروف الأطراف التي يراد لها أن تتعاون بل انه – وبالتأكيد – يوصل في النهاية الى مساندة وتغطية اصحاب الموقف المنحرف والسائر على طريق الأستسلام والخضوع لابتزازهم ، فهم انما يبتزون وطنيتنا ، وقوميتنا وطيبتنا ، واخلاقنا العربية !! .

× × ×

أن علينا كعرب وطنيين وتقدميين ، أن لانخضع للابتزاز ، فاذا كان مشروعاً وضرورياً أن نبذل كل جهد من اجل ايقاف

التداعي وتصليب المواقف ، فليس من المشروع ، وليس من الضروري اطلاقاً أن نخضع للابتزاز ونعطي الغطاء للذين يريدون كسب الوقت وتحسين اوضاعهم على مائدة التسوية ، سواء كانت هذه المائدة في القدس أو في جنيف أو في أي مكان آخر ، وتحت علم الكيان الصهيوني ، أو تحت علم الأمم المتحدة ، فالذي يبيع ارضه في السوق السوداء والذي يبيعها في السوق العلنية هماسيان .

أن هؤلاء ، كما قلنا ، يريدون ابتزازنا ، فيقول قائلهم ، اما أن تخضعوا لمشيئتنا ، أو نذهب للتوقيع على صكوك الخيانة والاستسلام! علينا أن نواجه الموقف بجرأة ..

ليذهب من يريد أن يذهب ، وليفعل مايشاء أن يفعل ، فنحن نعلم أن محاولاتنا وجهودنا المخلصة — مهما عظمت — لن تثنيهم عن سعيهم الى التنازل والخيانة اذا كان هذا هو خطهم .. واذا كان هذا هو قرارهم ! ! .

ولكن علينا أن نسأل .. وأن نعرف بدقة ، ترى هل باستطاعة هؤلاء أن يبيعوا فلسطين حقاً وأن ينهوا الصراع ضد الكيان الصهيوني ، وأن يهددوا مصير الأمة الى الأبد ؟! .

اذا فعل هؤلاء ذلك ، وهم انما يفعلونه في الواقع ، بعضهم بالجملة وبعضهم بالمفرد فأنهم يلحقون بالأمة اضراراً وخسائر كبيرة ، ولكن لن يكون بأستطاعتهم أن يبيعوا فلسطين نهائياً وأن يختموا الصراع العربي — الصهيوني ، وأن يحددوا مصير الأمة الى الأبد ، الا اذا اردنا نحن الوطنيين والتقدميين والثوريين أن نخضع

لمشيئتهم وأن نفعل مايفعلون وعند ذاك يتحول جيلنا هذا الى جيل من المساومين الخانعين .

اما اذا ثبت الوطنيون والتقدميون والثوريون اقدامهم على ارض صلبة ولم يخضعوا للابتزاز ولم يتنازلوا ، ولم يضعفوا وقرروا أن يواصلوا الكفاح بشجاعة وصبر ، وعلى اساس برنامج طويل الأمد فأن مايفعله هؤلاء اليوم ، وماسيفعلونه غداً ، لن يكون قادراً على انهاء الصراع ، وعلى تحديد مصير الأمة ، بل أن مايفعلونه سيكون مجرد خيانة ، وأن كانت كبيرة وخطيرة ، من تلك الخيانات التي شهدتها بلادنا في تاريخها الحديث ثم جاء عليها طوفان الجماهير وحركتها الثورية فأزالها وأزال من الوجود اصحابها .

ولنأخذ مسألة الصراع العربي – الصهيوني بنظرة علمية هادئة ولننظر اذا كان الحكام الحاليون في مصر وسورية واقطار اخرى قادرين فعلاً على انهاء هذا الصراع ، وتحديد مصير الأمة على اساس استسلامي للامبريالية والصهيونية ، فيما لو وقعوا على صكوك التسوية مهما كان شكل هذه التسوية ، ومحتواها ! .

الحقيقة التاريخية هي أن الكيان الصهيوني قد قام على اساسين رئيسيين ، اولهما : خدمة المصالح الأستعمارية في المنطقة ، وثانيهما : تحقيق الأطماع الصهيونية ، وهذان الأساسان وأن كانا متباينين في الشكل ، وفي بعض التفاصيل ، الا انهما مترابطان ومتشابكان على نطاق واسع .

ويمكن معرفة ذلك بسهولة من جرد سريع وبسيط لتاريخ العلاقة بين الصهيونية كحركة ، ثم ككيان وبين القوى الأستعمارية

الكبرى ، فالصهيونية حركة وكيان كانت في البداية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاستعمار البريطاني عندما كان هو الأستعمار رقم (١) في المنطقة العربية وفي اجزاء مهمة اخرى من العالم ، ثم اصبح ارتباطها ببريطانيا وفرنسا في الخمسينات بنفس الدرجة من القوة عندما تهددت مصالح الأستعمارين البريطاني والفرنسي في تلك الفترة ، وعندما كانت بريطانيا وفرنسا تصران على أن لا تفقدا مكانتهما الكبيرة بين الدول الأستعمارية في الوطن العربي ، وفي اجزاء مهمة اخرى من العالم ، وعندما اصبحت الأمبريالية الأميركية هي القوة الأمبريالية رقم (١) على الصعيد الدولي ، ومن ثم في المنطقة العربية وفي المناطق المحيطة بالوطن العربي ، انتقل المحور الأساس للتحالف الصهيوني الى اميركا ، وبقي حتى هذا اليوم لأن اميركا ما تزال تحتل نفس الموقع في العالم الأمبريالي .

والعدوان الذي شنه الكيان الصهيوني عام ١٩٦٧ والذي احتل من خلاله سيناء والجولان والضفة الغربية لم يكن عملاً صهيونياً بحتاً ، وانما كان عدواناً امبريالياً اميركياً وصهيونياً في نفس الوقت وبنفس القوة ومازال الأمبريالية الأميركية هي الحامي الأساسي لمكاسب هذا العدوان لا بالمواقف السياسية والأعلامية فحسب ، وانما بما تمد به الكيان الصهيوني من قوة عسكرية واقتصادية تمكنه من الأستمرار بالاحتفاظ بهذه المكاسب .

واذا افترضنا أن الأنظمة المحيطة بالكيان الصهيوني اعترفت بهذا الكيان وتنازلت له عن الحقوق العربية التاريخية في فلسطين

وغير فلسطين من ارض العرب ، فهل يمكن أن ينتهي – بذلك – الصراع بين الأمة العربية والكيان الصهيوني ؟! .

في اعتقادنا أن الصراع لن ينتهي ، وسيأخذ اشكالا وصيغاً متعددة قد تختلف عن الأشكال والصيغ الراهنة ولكنها لن تكون مختلفة عنها في الجوهر وفي النتائج كما اننا لايجوز على الأطلاق أن نستبعد الصراع الساخن فهذا الطراز من الصراع سيظل قائماً كأحتمال كبير ،بل حتمي . أن النضال الذي تخوضه الجماهير العربية وقواها الثورية ضد المصالح الأمبريالية القائمة في المنطقة ، لم يتوقف ولن يتوقف حتى ولو وقع عدد من الأنظمــة صكوك التسوية ، لأنه ظاهرة تاريخية محتومة ، كما أن الصراع من اجل التطور السياسي والأقتصادي والأجتماعي في الوطن العربي لايمكن أن يتوقف ايضاً بأي حال من الأحوال ، واذا اخذنا الوضع العربي الراهن نجد أن بذور هذا الصراع ومسبباته هي من القوة بحيث نتوصل الى استنتاج اكيد بأن الوضع الراهن والمستقبل لابد أن يشهدا اشكالا متعددة من هذا الصراع في اكثر من قطر عربي مهم ، واذا ما ادى هذا الصراع الى أي تغيير جذري في أي من الأوضاع في هذه الأقطار ، واذا ماجرى أي تهديد جدي للمصالح الأمبريالية في هذا الجزء أو ذاك في المنطقة كنتيجة حتمية لهذا التغيير فأن من الطبيعي أن نتوقع ، عندئذ ، فتح ملف الصراع الساخن مجدداً من جانب الكيان الصهيوني الذي لايمكن أن يتخلى عن دوره كحارس للمصالح الأستعمارية في المنطقة ، وكحارس « غير مباشر » للذين يمثلون هذه المصالح فيها ، لأن ذلك من صلب تكوينه .

ومن جانب اخر ، اذا افترضنا أن الكيان الصهيوني قبل بتسوية تؤدي الى انسحاب كلي أو جزئي من الأراضي التي احتلها عام ١٩٦٧ ، فهل نتوقع منه أن يقبل بهذه الصيغة الى الأبد ؟.

هناك بعض الحقائق الأساسية التي من خلالها نكتشف الجواب الصحيح :

أن الكيان الصهيوني ، كما قلنا قد قام لحراسة وخدمة المصالح الأستعمارية في المنطقة ، ولكنه قام ايضاً لتحقيق الأطماع الصهيونية ، فهو أذن نتيجة الزواج التاريخي بين المصالح والستراتيجية الأستعمارية وبين الأطماع الصهيونية ، لذلك فأنه لايمكن أن يرضى بخدمة هذه المصالح هكذا ، مجاناً ، فهو يريد — الى جانب ذلك — ويسعى لتحقيق كل ما يمكن تحقيقه من اطماعه الخاصة ، ويمكن تحديد الأطماع الصهيونية بهدفين رئيسيين : الأول ، هو الحصول على اكبر رقعة ممكنة من الأرض لتكون قاعدة بشرية واقتصادية وعسكرية مضمونة في منطقة يحيطه من جميع اطرافه شعب يزيد عنه بخمسين مرة ، وهو يعرف بأن هذا الشعب يكن له العداء بصرف النظر عن مواقف الحكومات ، وما توقعه من صكوك . والهدف الثاني : هو أن الكيان الصهيوني — وبعد ثلاثين عاماً من قيامه ، وبعد إثبات كفاءته العسكرية والسياسية في خدمة المصالح الإمبريالية — لا يرضى بأن يكون مجرد خادم وحارس للأمبريالية ومصالحها في المنطقة ، فهو قد تحول تدريجياً ، ويريد أن يصبح في النهاية شريكاً للأمبريالية ومصالحها في المنطقة ، وهذا ما يفسر جانباً من الخلافات الصهيونية — الأميركية التي تعبر عن نفسها بأشكال متعددة ، والتي يترتب علينا أن نعرفها بدقة ، ولكن دون أن نخدع بها ، كما تحاول أن تفعل الرجعية ، فالخلاف بين الصهيونية — واميركا ، هو خلاف على كيفية إخضاع العرب وسلب خيراتهم ، وليس على أي شيء آخر .

فالكيان الصهيوني عندما تكون له أطماعه الخاصة في مزيد من الأرض ، ومزيد من الشراكة مع الإمبريالية ومصالحها في المنطقة العربية فإن هذا يعني ، عملياً ، أن التسوية لن تؤدي الى غلق باب الصراع العربي — الصهيوني وأنهاء ما يسمى بعداوة ثلاثين عاماً ، وانصراف كل طرف الى شؤونه ليعنى بها بصورة سلمية ، ان الكيان الصهيوني سيحاول بالتأكيد أن يمتد جغرافياً ، واقتصادياً ، اكثر وأكثر في المنطقة العربية ، ومهما كانت أساليب هذا الإمتداد ذكية أو غير مباشرة ، فإنها تعني استمرار الصراع بينه وبين العرب سواء بمبادرة منه أو بمبادرة من العرب الذين لا يمكن أن يتغافلوا عن هذا الخطر ، وهم الذين يتقدمون ، بصرف النظر عن كل السوء في الأوضاع الراهنة علمياً ، واقتصادياً على أقل تقدير ، حتى ولو تمت التسوية ، وحتى لو كان بعض حكامهم مستسلمين أو حتى خونة ، فالصراع اذن باق ، وسيبقى ، ويمكن أن يأخذ في أي وقت صيغة الصراع الساخن .

إن الصراع بين الأمة العربية وبين الصهيونية صراع تاريخي ومعقد وطويل ، وهو لن ينتهي مهما كانت الظروف والأحوال ، ومهما كانت طبيعة الأنظمة والحاكمين ، صحيح أن أوضاع هذا الصراع واساليب التعبير عنه تختلف إختلافاً جوهرياً وكبيراً تبعاً لطبيعة الأنظمة والقيادات العربية التي تعيش هذا الصراع أو تتعامل معه أو تديره ، ولكنه — كظاهرة موضوعية عميقة الجذور — لا يمكن أن ينتهي .

ونحن — كثوريين ، وقوميين عرب — نستنتج من هذه الحقيقة درساً مهماً ، ليس للمستقبل البعيد ، وانما لهذا اليوم بالذات ، وهو أننا اذا لم نكن قادرين الان على ادارة الصراع مباشرة مع العدو الصهيوني ومن ورائه الامبريالية ، لأن الأوضاع

قد ترتبت بحيث يكون في الإطار المحيط بالكيان الصهيوني أنظمة مستسلمة ، فإننا – مهما كانت الظروف – لا يجوز أن نسمح لأنفسنا بأن نكون شركاء ، أو مساندين في العملية التي تجري الان للوصول الى التسوية ، لأن ذلك وان لم يؤد كما أكدنا الى إنهاء الصراع وانما الى إضعافه أو تأجيله ، فالواجب القومي ومصلحة الأمة ومصيرها تفرض علينا أن نضغط وان نناضل ، بكل الوسائل ، ومهما كانت المصاعب ، والظروف والتفسيرات والإنتقادات والتشويهات ، كي تبقى في الوطن العربي ساحات وبؤر ترفض التسوية ، وتطالب – ولو من مواقع بعيدة جغرافياً ، بإستمرار الصراع ، فالجغرافيا الراهنة في الوطن العربي ليست قدراً نهائياً ، وانما هي حالة معرضة للتغيير ، لذلك ، ليس هناك أي مبرر قومي أو مبدئي واقعي ، يدعونا لأن نفرط بمبادئنا وببرنامجنا القومي والثوري ، وان نخضع لأبتزاز الذين يهددوننا بهدف الرضوخ لمشيئتهم المنحرفة أو انهاء الصراع .

ان الصراع لن ينتهي مهما كان تهديدهم وسيبقى قوياً بنسبة عالية ما دامت هناك ساحات وبؤر ثورية في الوطن العربي تحرض عليه ، وتناضل بشجاعة وثبات وصبر ضد الإمبريالية ومصالحها ، وضد الصهيونية واطماعها ، وضد كل من يسير في ركابهما ويخضع لمشيئتهما من الحكام المتخاذلين .

إننا نرفض اليأس ، ونرفض الإستسلام ، ونرفض الإبتزاز ، إننا نثق بأنفسنا ، ونثق بأمتنا العظيمة ، ونثق بالمستقبل إننا متفائلون .

وثـائق

نص رسالة

السيد الرئيس احمد حسن البكر
الى السادة الرؤساء هواري بومدين
وحافظ الاسد ومعمر القذافي
وسالم ربيع علي وياسر عرفات

الاخ الرئيس هواري بومدين المحترم

رئيس الجمهورية الجزائرية

الاخ الرئيس حافظ الاسد المحترم

رئيس الجمهورية العربية السورية

الاخ الرئيس معمر القذافي المحترم

الامين العام للمؤتمر الشعبي العام في الجماهيرية العربية الليبية

الاخ الرئيس سالم ربيع علي المحترم

رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

الاخ ياسر عرفات المحترم

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

الاخوة الامناء العامون في جبهة الرفض الفلسطينية

ايها الاخوة المحترمون . .

تحية العروبة والنضال . .

تمر امتنا العربية بمرحلة من اخطر مراحل حياتها ،، فبعد سنوات طويلة من النضال ، وبعد التضحيات الجسيمة التي قدمتها الامة من أجل بلوغ حريتها ، وتحقيق كرامتها ، وتأكيد موقعها في المجموعة الدولية ،، بعد هذا النضال ،، وهذه التضحيات التي شملت الوطن العربي باسره من الخليج الى المحيط ، تتعرض أقدس القيم ، وأغلى الاعتبارات الى الامتهان ، والضياع ، فتتهدد حرية الامة ، ومكتسباتها التقدمية ، وتمرغ كرامتها بالتراب .

ولقد كان المؤشر الصارخ على هذه الحالة تلك الزيارة الخيانية والمستخزية التي قام بها رئيس اكبر قطر عربي الى أرضنا المقدسة المغتصبة .

اننا جميعاً نشعر بالالم ، والمرارة ، والغضب لهذه الزيارة ، ولهذا الوضع ،، وقد عبرت الجماهير العربية برغم ظروف القهر التي تسيطر عليها في اقطار عديدة ،، وبرغم اساليب التضليل والترويض التي سادت الاجواء العربية سنوات عديدة ،، برغم ذلك ،، عبرت الجماهير عن اشمئزازها من الزيارة ،، وأستنكارها الشديد لها ورفضها الحازم لنتائجها ،، وان مشاعرنا نحن القادة المسؤولين انما هي تعبير عن ضمير امتنا ، وعن موقفها الحقيقي .

وفي الظرف الدقيقة ،، والمنعطفات الحاسمة ،، يتعين على القادة الذين يتحملون مسؤولية قيادة الامة ،، والتأثير في مصيرها

ومستقبلها ،، أن يتدارسوا الامور بعمق ،، وجدية ،، وباعلى درجات الشعور بالمسؤولية وباسلوب شامل ومتكامل ،، مستفيدين من التجارب والدروس ، فالتاريخ ،، ايها الاخوة الاعزاء ،، لا يسمح لنا ان نرد على الاوضاع الراهنة وعلى ما حدث بعد زيارة السادات للارض المحتلة رداً عادياً ، أو عاطفياً يقتصر على الغضب والاستنكار وعلى المواقف والاجراءات الجزئية ،، أن جماهير الامة تطالبنا ،، بل تفرض علينا أن نرد الرد الذي يتناسب مع خطورة ما حدث ،، وأن نرسم للامة طريق الأمل .

واسمحوا لي أيها الاخوة أن اقول في هذا المجال ، لا على سبيل الحساب ،، او تسجيل المواقف ، وانما باخلاص العربي الحريص على قضيته ، الطامح من صميم قلبه الى تغيير الاوضاع المتردية الراهنة تغييراً جذرياً وشاملا ،، اسمحوا لي ، أن أقول ، بأن زيارة الرئيس السادات للارض المحتلة ليست هي كل المرض الذي اصاب الامة ،، وليست هي كل الخطر الذي يواجهها ويحيط بها ،، وليست هي البداية ،، كما ليست هي النهاية .

في اجتهادنا وتقديرنا ،، ان زيارة السادات هذه على ما تنطوي عليه من تصرف خياني خطير وغريب من نوعه ، انما هي — في الحقيقة — نتيجة لمسلك ونهج امتد سنوات طويلة ،، انها نتيجة من نتائج القبول بمنهج التسوية السلمية القائمة على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ومن بعده القرار رقم ٣٣٨ ومؤتمر جنيف ونتيجة من نتائج كل التحركات والسياسات التي شهدناها خلال السنوات الاخيرة .

فلنسأل انفسنا بصدق وصراحة ،، ماذا يعني هذان القراران ؟ ،،

انهما يعنيان في النهاية الصلح مع الكيـان الصهيوني والاعتراف الكامل به ، والاعتراف له بحدود آمنة . وكان واضحاً في الاشهر الاخيرة ان الاطراف العربية التي قبلت بهما ، وشاركت في الاتصالات الجارية بشأنهما كانت مستعدة لاقامة ما يسمى بالعلاقات الطبيعية مع العدو ، أي العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع الكيان الصهيوني الغاصب ،، والذي فعله الرئيس السادات هو انه ذهب الى الارض المحتلة واعترف اعترافاً كاملاً بالعدو وقدم له التنازلات التي ينطوي عليها القرار ٢٤٢ قبل ان يتم تطبيق هذا القرار من جانب العدو . وقد ذهب السادات ليلاقي العدو في القدس ، بدلا من جنيف ومنفرداً بدلا من ان يكون مع مجموعة التسوية السلمية . فهل الخيانة في ذلك فقط ؟ .. وهل يعتبر ذهابه بعد تطبيق هذا القرار او من أجل تطبيقه امراً طبيعياً ومقبولا ؟ أم أن الخيانة والخطر موجودان في الذهاب قبل ذلك وبعده ؟ وهل في الخيانة درجات ومستويات ؟ واذا كانت الخيانة والخطر في الذهاب الى الارض المحتلة ، بصرف النظر عن التوقيت ،، فأن التطور الطبيعي للقبول بقراري مجلس الامن المذكورين هو الاعتراف والعلاقات الطبيعية ، ومنها الذهاب الى العدو ،، أو قبول مجيء ممثليه الى عواصم البلدان التي قبلت بالقرارين ، والتعامل مع العدو بصورة طبيعية .

هذه هي الحقيقة على ما فيها من مرارة ،، ويتعين علينا كقادة مسؤولين أن لا تغيب هذه الحقيقة عن اذهاننا ،، فالرئيس السادات

انما ارتكب الخيانة في وقت مبكر ، وبأسلوب فيه الكثير من الاستهتار ، ولكن الجوهر في الحالتين لا يتغير .

اننا كقادة عرب نؤمن بقوميتنا ، ونعتز بأرضنا ، وكرامتنا لا نقبل الاعتراف بالعدو والتعامل معه والذهاب الى ارضنا التي يغتصبها ، سواء تم تنفيذ قراري مجلس الامن أم لم يتم ،، ففلسطين التي ناضلنا في سبيلها هي ليست الضفة الغربية فقط ،، بل هي كل فلسطين ، ونحن كقادة لا ننسى تاريخنا القديم ، فكيف ننسى تاريخنا الحديث الذي عشناه بأنفسنا ،، وما احتلال ارضنا في سيناء والجولان عام ١٩٦٧ الا لاننا كنا نطالب بتحرير فلسطين التي اغتصبت قبل ذلك التاريخ .

إن ما فعله الرئيس السادات من خطوة خيانية ، ايها الاخوة ، هو نتيجة ،، وهو حلقة متقدمة في سلسلةوليس بداية لمسلك جديد ، وليس امراً مفاجئاً الا بالاسلوب والتوقيت ،، ربما لم نتوقع أن يقوم السادات بمثل هذه الخطوة في هذه المرحلة وهو لم يحصل بعد على أي تعهد من جانب العدو بالانسحاب ،، ولكن ألم نكن نتوقع أن يحصل شيء من هذا القبيل فيما لو تمت التسوية على اساس القرار ٢٤٢ وعلى اساس التحركات الجارية ؟ . ان المشكلة الاساسية أذن هي في سياسة التسوية ،، هذه السياسة التي بنيت على الخداع والاباطيل ، وجرت الامة الى التفريط بالحقوق والمواقف التاريخية خطوة أثر خطوة ،، ومرحلة بعد مرحلة ،، ودفعت الجماهير الى حالة متواصلة من الترويض ،، والتفتت ،، واليأس ،، ولولا ذلك ، ما كان الرئيس السادات ليجرؤ على ارتكاب هذه الخطوة .

وبالصراحة الاخوية ،، وليس على سبيل الاتهام او ، اثارة المشكلات مع الاخوة ،، والرئيس حافظ الاسد يقرأ ما أقول ، كما تقرأون ايها الاخوة الاعزاء ، فاننا نعتقد ان الاخوة في الحكومة السورية يتحملون في تدهور الوضع العربي الى هذه النتيجة مسؤولية اساسية فلقد ساروا بعد حرب تشرين في نفس الخط الذي سار عليه السادات وان اختلفوا معه في بعض الاحيان في بعض الجزئيات ، وفي اساليب التنفيذ والتعبير ،، وهذا ليس قولنا نحن ، بل هو قول الاخوة المسؤولين في الحكومة السورية انفسهم ، حيث كانوا يصرحون بعد ان يسووا خلافاتهم مع الرئيس السادات بانهم متفقون معه على السراتيجية وان اختلفوا معه في بعض الاحيان على التكتيك ، أو التفاصيل ،، وقد كان ضربهم للمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية سبباً اساسياً في اضعاف هاتين القوتين المناضلتين ، امام الطرف الانعزالي المتواطىء مع العدو والضالع في المخطط التصفوي ، والذي استطاع من خلال استثمار هذا الصدام لصالحه أن يقوي مواقعه ويقيم في لبنان شبه كيان انعزالي ، يبدو واضحاً تماماً اليوم انه على حلف وثيق مع العدو الصهيوني ، وهذا ، ايضا ، من العناصر الخطيرة في الموقف العربي الراهن الذي مكن السادات من ارتكاب خطوته الخيانية .

إن هذا التحليل الذي نؤمن به ،، والذي لا نخفيه ،، ونقوله بصراحة اخوية برغم ما فيه من ألم يدفعنا في الوقت نفسه الى تأكيد امرين جوهريين :—

اولهما :— اننا مطالبون بموقف تاريخي حاسم ، يواجه الوضع المتردي

بكامله ،، وليس فصلا من فصوله ،، او جزءاً واحدا
من اجزائه وهو زيارة السادات للارض المحتلة على كل
ما تنطوي عليه هذه الزيارة من خيانة وتفريط واخطار .

وثانيهما :— ان علينا ان نكون على استعداد كامل لان نقوم بكل
ما يرتبه علينا الواجب القومي المقدس لمواجهة هذا الوضع
المتردي كله ، والعمل على تغييره بالشكل الذي يفتح
طريق الأمل والتقدم امام الأمة .

ايها الاخوة المحترمون :

لقد استلمنا رسالة من الاخ الرئيس حافظ الاسد ، يعبر فيها
عن رغبته في اسقاط الخلافات بين العراق وسورية ، والى العمل من
أجل مواجهة مسؤولياتنا القومية ، وتسلمنا رسالة من الاخ الرئيس
هواري بومدين عبر مبعوثه الخاص ، يدعونا فيها الى طي الخلافات
مع الحكومة السورية والى العمل المشترك ، كما زارنا في بغداد اثناء
العيد الاخ عبدالسلام جلود الذي نعتذر ونأسف لاننا لم نتمكن من
استقباله حيث كنا انا والاخ نائب رئيس مجلس قيادة الثورة خارج
بغداد ، ولعله اراد ان يطرح علينا افكاراً من الاخ الرئيس معمر
القذافي تدعونا الى عقد اجتماعات واتخاذ مواقف على ضوء الظروف
الجديدة الناشئة عن زيارة السادات للارض المحتلة .

واود أن ابين لكم ايها الاخوة باننا منذ اعلان الرئيس السادات
عن نيته في زيارة الارض المحتلة ، وقيادة الحزب ومجلس قيادة
الثورة في حالة اجتماع دائم ، لتدارس الاوضاع من

جميـــع اوجهها ، وقد آلمنا اشد الالم ان اعلان الرئيس السادات عن نيته بالذهاب الى الارض المحتلة في ٩– تشرين الثاني قد تم ولم يجابه على الفور بالرد الذي يستحقه ولا نخفي عليكم اننا قـدرنا في البدايـة باننا سنضطر الى مواجهتـه منفردين ،، وقد اعتمدنا على وعي الجماهير العربية بعد الله ، وقررنا تحديد موقفنا حتى ولـو كنا في ذلك وحـدنا ، واصدرنا بياناً باسم القيادة القومية للحزب في ١٥– تشرين الثاني ، اعلنا فيه ادانتنا الكاملة لتصرف السادات واكدنا فيه حق الامة في مقاومة نتائجه ونقض أي تنازل يترتب عليـه ، ودعونـا ، الى تحـرك جماهيري واسـع ضد الزيارة ونتائجها ،، وقد شعرنا فيما بعد بالاعتزاز والسعادة لان اطرافاً عربية حكومية وشعبية عديدة وقفت الموقف ذاته ، واستنكرت الزيارة ، ودعت الى مقاومتها والنضال ضد نتائجها ،، وقد تابعنا خلال الايام الماضية دراستنا لما يجب ان نفعله لمواجهة الظروف الخطيرة الراهنة . وقـد سررنا أشد السرور بمبادراتكم الكريـمـة ، ورسائلكم التي اعتبرناها اضاءات مشرقة في موقف حالك السواد ،، واليوم نواجه ايها الاخوة السؤال التاريخي والحاسم ،، ما العمل ؟ . .

هل نكتفي بعقد اجتماعات رسمية أو شعبية نتخذ فيهاقرارات ومواقف جزئية ومؤقتة ؟

ام نقوم بعمل اكبر ،، واخطر ؟ .

في تقديرنا ،، ان المطلوب منا هو عمل تاريخي كبير ،، مسؤول ،، ومنظم ،، ومتواصل ، وطويل الامد ، يستند على الصبر والتصميم الجاد ، والخطـوة المركزيـة في هـذا العمل ذلك

المشروع الذي تحدثنا عنه معا خلال السنوات الماضية والذي نادت به ودعت اليه كل القوى الوطنية العربية ،، واقصد مشروع « الجبهة العربية » .

واسمحوا لي ايها الاخوة المحترمون ان اضع امامكم الافكار التي توصلنا اليها ، والتي نراها اساساً لهذه الجبهة :—

(١) ان علينا ان نسعى معا الى اقامة جبهة قومية تضم اقطارنا الخمسة « العراق ، سورية ، ليبيا ، الجزائر ، اليمن الديمقراطية » كما تضم الأخوة الفلسطينيين ممثلين بفصائل المقاومة ، نضع فيها كل امكاناتنا السياسية والعسكرية والأقتصادية والأعلامية وغيرها من الأمكانات في مواجهة التداعي الخطير في الموقف العربي ،،.

(٢) أن تقوم هذه الجبهة على أساس ميثاق سياسي نحدد فيه موقفنا المشترك من القضية العربية المركزية فلسطين ، وفي رأينا أن هذا الموقف يجب أن يستند على الرفض الجذري والشامل لمنهج التسوية الذي أوصل الأوضاع العربية الى ماهي عليه الأن من ترد وضعف . . وأن نختار منهجاً جديداً يمكننا من التحرك على كل المستويات السياسية والعسكرية والأعلامية ، ومن المطالبة بحقوقنا دون أن ينطوي ذلك على أي قدر من التنازل عن الحقوق التاريخية للامة في فلسطين .

(٣) أن نحدد منذ البداية وبروح المسؤولية الكاملة واجباتنا والتزاماتنا السياسية والعسكرية والأقتصادية وغيرها من الواجبات والألتزامات الضرورية .

أن عملاً كبيراً من هذا النوع ، سيواجه بردود افعال خطيرة من جانب العدو وحليفته أميركا والدول الأمبريالية ، ومن جانب نظام السادات وحلفائه من الدول الرجعية العربية ،، لذلك يتعين علينا أن نحدد التزاماتنا واعباءنا بالتضامن والتكافل ، وبالتناسب مع قدراتنا البشرية والعسكرية والأقتصادية . ولانخفي عليكم أيها الأخوة ما ينطوي عليه قيام الجبهة بهذا المستوى ، وهذه الأهداف من مسؤوليات كبيرة وخطيرة تقع على عاتق العراق بحكم وزنه ، وبحكم مجاورته للقطر السوري ، وما يترتب على ذلك من مخاطر جسيمة ستهدده من اطراف عديدة معروفة ، وهي مخاطر لدينا الأستعداد الكامل لمواجهتها في سبيل القضية القومية ولكن يجب أن تكون مفهومة من قبل اخوتنا فيتحملوا مسؤولياتهم معنا ،، كما نتحمل نحن مسؤولياتنا معهم ،، وفي هذا الجانب فأن المخاطر لا تتهددنا وحدنا ، بل انها يمكن أن تهدد اطراف الجبهة من جراء مشاركتهم فيها ، وتحمل المسؤوليات القومية التي تترتب عليها ،، فالتضامن والتكافل بيننا ازاء جميع انواع المخاطر يجب أن يكون كاملاً .

(٤) وفي تقديرنا انه لكي نقيم هذه الجبهة ونجعلها قوة فعالة وقادرة على تحمل مسؤولياتها التاريخية يتعين علينا أن نصب فيها القسط الأوفر من جهودنا وامكاناتنا السياسية والعسكرية والأقتصادية وأن نتفرغ لها تفرغاً كلياً ، وأن نضع جانباً ، كل المشكلات والأنشغالات الأقل أهمية ،، والأقل خطورة على المصير العربي ، كما يتعين علينا أن نتجنب الربط بين

مثل هذه المشكلات والأنشغالات وبين القضايا المركزية التي تقوم الجبهة من أجلها ، ويتطلب ذلك منا قرارات جريئة بمستوى الظروف التاريخية التي نمر بها اليوم .

(٥) أن اقامة الجبهة سيعني ، في تقديرنا ، مواجهات خطيرة مع العدو والأمبريالية وحلفائهما في المنطقة وخارجها ، ولعل الساحة الأولى التي سيكون فيها الصراع ساخناً وخطيراً ، خلال المرحلة المقبلة هي الساحة اللبنانية ، ، وهذا يتطلب عملاً سريعاً ومكثفاً لدعم المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية كي تتمكن من مواجهة التهديد الصهيوني باحتلال جنوب لبنان ومواجهة الأطراف المحلية اللبنانية المتحالفة معه ، وفي هذا الشأن فأننا نرى أن يعبر الأخوة السوريون عن استعدادهم المبدئي للانسحاب من لبنان ، على أن يتم هذا الأنسحاب بقرار من قيادة الجبهة التي نسعى الى تكوينها ، ووفق جدول زمني واشتراطات تحددها القيادة وذلك لكي نوفر الظروف الكاملة لمبادرة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية لتحمل مسؤولياتها .

(٦) ان الظرف العربي الراهن قد بلغ من الضعف والتداعي بسبب مجمل السياسات والمواقف التي اشرنا اليها بحيث يجعلنا نقدر ، من الناحية الواقعية ، انه يتعين علينا ان نصب جهوداً مكثفة ، وان نعمل لوقت طويل في اطار ايقاف التداعي ، وترصين الموقف العربي ، واستنهاض همم الجماهير ، وتعبئة قواها ، حتى نتمكن من توفير مستلزمات الهجوم الأستراتيجي

المعاكس على كامل المخطط الأستعماري — الصهيوني — الرجعي في المنطقة .

لقد تأخر قيام هـذه الجبهة التي كانت أملاعزيزاً فترة طويلة، وخلال هذه الفترة ارتكبت أخطاء وتبددت جهود لولاها لكنا الآن ، في موقع اقوى ،، وقد استفادت القوى الأمبريالية والرجعية من هذه الظروف لتعزيز مواقعها وترصين مكتسباتها وتقوية جبهتها ، لذلك فأن مهمتنا ستكون شاقة ومعقدة .

ونحن اذ نؤكد هذه الحقيقة لا نضع خطاً جامداً بين صفحة ترصين مواقعنا ، وبين صفحة توفير مستلزمات الهجوم الستراتيجي ، بل نود التأكيد على طبيعة المهام الأولية التي تواجهنا في هذه المرحلة مع ايماننا بالترابط الوثيق بين الصفحتين .

(٧) أن تأكيدنا ،، على رفض التسوية واسقاط مسيرتها السابقة ، وما ترتب عليها في الماضي من مواقف والتزامات وتنازلات لايعني عـلى الأطلاق اننـا ندعو الى نهج مغامر لا يقدر الظروف الموضوعية . سواء منها ظروف المنطقة أو الظروف والموازين الدولية ،، كما لايعني اننا نستهين بالعمل السياسي ، والدبلوماسي ،، ولكن ما نؤكده هو أن تقديراتنا هذه وتحركنا السياسي ، والدبلوماسي ، يجب أن يكون متفقاً عليه في اطار الجبهـة ، وموجهاً بستراتيجية نضاليـة تستهدف المواجهة الجذرية للمخطط والسعي الى التحرير الكامل ،، وهنالك فرق جوهري بين هـذا ، وبين الأساليب التي اتبعت في

الماضي والتي اوصلت الأوضاع العربية الى ماهي عليه الأن من تفكك ، وضعف .

ومن متطلبات العمل السياسي الموجه وفق ستراتيجية التحرير ، القيام بأنشطة دولية منظمة ومتواصلة وترصين تحالفاتنا مع القوى الصديقة ، وبخاصة الأتحاد السوفيتي والبلدان الأشتراكية ، وكل القوى الدولية التي تلتقي معنا بقدر أو بأخر في نهجنا ومصالحنا .

كما يتطلب ذلك ايضا نهجاً متفقاً عليه ومنسجماً مع هذا المخطط في التعامل مع الانظمة العربية الاخرى ، وبخاصة تلك الانظمة الرجعية التي اضطلعت بدور اساسي وفعال في ايصال الظروف العربية الى ما وصلت اليه من ترد ومن تفكك لصالح المخطط الامبريالي .

إن خطوة السادات ضمن تقييمنا لها ، باعتبارها حلقة خطيرة من المخطط الامبريالي – الصهيوني – الرجعي ، لا تقتصر هي والمخطط المذكور على محاولة تصفية القضية الفلسطينية على قدسية هذه القضية وخطورتها في النضال العربي ،، بل انها تشمل من بين اهدافها الاساسية محاصرة وضرب قوى الثورة العربية ، وفي مقدمتها الانظمة العربية التقدمية .

اننا في هذا القطر نعرف هذه الحقيقة منذ زمن طويل ، وقد بنينا حساباتنا ، وتحوطاتنا ، على اساسها ، ونحن نشعر بالثقة القوية في قدرتنا على الدفاع عن الثورة ومكتسباتها ضد أي عدوان تتعرض له . لذلك فاننا ونحن ندعو بقوة الى اقامة الجبهة لا نشعر بالحاجة

الى الدفاع عن النفس ، بقدر ما نعبر عن التصميم المبدئي على وضع قوانا وامكاناتنا في معركة المواجهة القومية ، هذه المعركة التي تؤدي ، في حالة توفر مستلزماتها المشار اليها الى نهوض جماهيري عام في الوطن العربي ، والى حماية وتعزيز مواقع الانظمة التقدمية .

(٨) ومن الامور التي نود التوكيد عليها ، ان مواقفنا تجاه خطوة السادات الخيانية يجب ان لا تؤدي بأي شكل من الاشكال الى الاساءة الى شعب مصر ، ، واثارة الروح الاقليمية لديه مما يدفعه الى التضا من ، حتى على الخطأ ، مـع حكومته المنحرفة ، ، أننا يجب ان نحصر اجراءاتنا ، بما يؤدي الى فضح الفئة الحاكمة الخائنة ، وليس الى عـزل مصر ، او الانعزال عنها فلنا الثقة العميقة في وطنية وعروبة شعب مصر الذي لن يسكت برغم كل الظروف والاحوال على خيانة السادات . ومن الامور التي يتعين علينا العمل من اجلها بروح الاخلاص والمسؤولية ، وبعيداً عن العقد والمصالح الذاتية ، بلورة موقف المقاومة ضد التسوية السلمية وتوحيد صفوف فصائلها المتعددة في اطار واحد قوي . ان تبعثر فصائل المقاومة الفلسطينية وما تعرضت اليه من ضغوط واغراءات وضربات وحصار من جانب كثير من الانظمة العربية قد ادت الى انزلاق بعض اطرافها الى تنازلات بلغت حداً خطيراً ، كما دفعت البعض الاخر منها الى التخلي عن طريقها الكفاحي ، اضطراراً ، أو تذرعاً بالظروف والضغوط العربية ، ان المقاومة الفلسطينية يجب ان تكون قوة نضالية نقية وموحدة

الرأي والعزيمة باتجاه التحرير ، ونتحمل نحن مسؤولية تاريخية في مساعدتها لبلوغ هذا المستوى .

وبعد عرض هذه النقاط بشأن الجبهة فأننا نود ان نؤكد بأن اقامة هذه الجبهة واتباع هذا الخط ، وهو ما سبق لنا ان تداولنا فيه في مناسبات ولقاءات شتى ، ترتب على الاخوة في الحكومة السورية مسؤوليات والتزامات محددة اولها التخلي الجذري والكامل عن السياسات التي ارتبطت بها مع حكومة السادات في المرحلة التي سبقت الخلاف الذي نشب بينهما حول الزيارة ، وبالدرجة الاولى منها ، الارتباط بسياسة التسوية القائمة على قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ ، وكذلك السياسات التي ارتبطت بها مع اطراف عربية ودولية اخرى ،، فاذا كنا نشعر بالضرورة التاريخية لمرحلة جديدة تماماً ، وهذا ما فهمناه من رسالة الأخ الرئيس حافظ الأسد الموجهة الينا ، فأننا نعتقد ، بأن المرحلة الجديدة تتطلب هذا الموقف الجذري والصريح . ولا نمانع في أن يتم ذلك في اطار من التفاهم الكامل وبعد اقرار ميثاق الجبهة والتزاماتها وخطة التحرك ، ولكنه بالنسبة لنا مسألة جوهرية .

وبقي ان نقول كلمة اخيرة عن الخلافات بيننا وبين الحكومة السورية ، خاصة وان الرئيس الاسد قد دعا الى اسقاط هذه الخلافات .

انا ، بصراحة وبمسؤولية ، لا نعتبر خلافاتنا مع الحكومة السورية خلافات ذاتية او هامشية ، بل نعتبرها عميقة واساسية ،

ولكننا كنا دائماً نفرق بين هذه الخلافات على كبر اهميتها بالنسبة لنا ، على الاقل ، وبين مسؤولياتنا القومية الاكبر منها .

ولا نقول ذلك اليوم فقط ، بل اننا قد ترجمنا هـــذا المنهج بمواقف ملموسة في الماضي ،، ونود هنا ، ان نعيد للذاكرة ،، وللحقيقة والتاريخ مواقفنا في هذا الصدد ، فلقد شاركنا بعد قيام الثورة مشاركة اساسية في بناء الجبهة الشرقية ، ورابطت قواتنا هناك حتى ما بعد احداث ايلول ١٩٧٠ . وفي عام ١٩٧٢ ، وبعد ان اعلن الملك حسين مشروع « المملكة العربية المتحدة » ، وادركنا انــه يستهدف التصفية النهائية للقضية الفلسطينية ، اتخذنا ، على الفور ، قرارا بالتحرك باتجاه الاخوة السوريين والمصريين ، وعرضنا عليهما الوحدة ، أو التنسيق بشرط التوجه الى التحرير ،، وفي عـــام ١٩٧٣ ، وبرغم ما كنا نتعرض اليه من حصار ، ومن حملات اعلامية ، بادرنا الى المشاركة القومية في الحرب ، وادينا فيهـــا التزاماتنا على الجبهتين السورية والمصرية ، ونحن نعتز بذلك لا كمنة ، وانما كواجب قومي مقدس ،، وفي السنة الماضية كنا على اتصال معكم حول اقامة الجبهة ، وكان لنا شروط على الاخوة السوريين اعتبر تموها صعبة او تعجيزية . وعندما زار الاخ عبدالسلام جلود بغداد في ايار ١٩٧٦ ، واكد لنا التزام الاخوة السوريين بالنقاط التي كنا قد اتفقنا عليها ، بشرط التخلي عن شرطنا حول اعلانهم

المبكر للتخلي عن قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ ، بادرنا الى الموافقة وحشدنا القوات العسكرية لكي تأخذ طريقها الى الجبهة مع العدو ،، وتعرفون ما حصل بعد ذلك ، اذ لا نريد تكراره .

وعلى أي حال ، فاننا اليوم ، وانطلاقاً من الشعور العميق بالمسؤولية التاريخية الكبيرة واستناداً الى النقاط التي اشرنا اليها في هذه الرسالة ،، وبالرغم من تقديرنا لمستوى الخلافات بيننا وبين الاخوة في سورية ، مستعدون اتم الاستعداد للعمل المشترك المخلص والكامل ، وعلى الاسس الواردة في هذه الرسالة ، وفي اطار الجبهة ومسؤولياتها ومهماتها القومية المشتركة .

ولكي نتمكن من تحمل مسؤولياتنا التاريخية بصورة جادة ، فاننا نتوجه اليكم بالدعوة ، ايها الاخوة المحترمون ، لعقد اجتماع في بغداد لتدارس هذه القضايا ، والوصول بعون الله الى الاتفاق الكامل حولها ،، واننا نقترح موعداً للاجتماع يوم الاثنين الخامس من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧ ، وسنقوم من جانبنا بتهيئة مقترحات متكاملة حول ميثاق الجبهة السياسي ، والجوانب الخاصة بالالتزامات العسكرية والاقتصادية والشؤون التنظيمية للجبهة بصعيديها الرسمي والشعبي ،، واننا ، نأمل ، ان تلقى دعوتنا هذه الاستجابة من قبلكم ، لنتمكن بعون الله من تأدية واجبنا القومي ، وتحمل المسؤولية التاريخية الكاملة .

وبهذه المناسبة نرجو من الاخ الرئيس معمر القذافي الذي تكرم بدعوتنا الى حضور اجتماعات في طرابلس ان يؤجل هذه الدعوة الكريمة وان يقتصر اجتماعنا الاول على الصيغة التي نقترحها في هذه الرسالة ، ويمكننا ان نتدارس عند اجتماعنا في بغداد ، ان شاء الله ، ما يترتب علينا اتخاذه من خطوات لاحقة .

والله الموفق .

اخوكـــم
رئيس الجمهورية العراقية
احمد حسن البكر
بغداد في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر)
١٩٧٧

☆ ● ☆

نص رسالة السيد الرئيس احمد حسن البكر الى الرئيس هواري بومدين

الأخ الرئيس هواري بومدين المحترم .

رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رئيس مجلس الثورة .

تحية عربية :

استلمت رسالتكم الأخيرة التي تضمنت دعوتكم الكريمة لعقد مؤتمر قمة في الجزائر للاطراف التي حضرت مؤتمر طرابلس ، كما استمعت الى ما اردتم ابلاغنا اياه عن طريق مبعوثكم الشخصي السيد بوعلام بن حمودة .. واود ايها الأخ الرئيس أن اوضح لكم موقف العراق من المسائل المهمة التي وردت في رسالتكم وما قاله مندوبكم .

تعلمون سيادتكم اننا انسحبنا من مؤتمر القمة الذي انعقد في طرابلس ، لاسباب جوهرية بيناها لسيادتكم وللاخوة الذين

اجتمعوا في طرابلس وفي مقدمتها قناعتنا بأن النظام السوري لم يغير تغييراً ملموساً ، مواقفه السابقة التي كانت عاملاً اساسياً من عوامل الضعف والتداعي في الموقف العربي ، والتي هيأت لزيارة السادات للارض المحتلة ، ولانه لم يبد أي استعداد جدي لانتهاج مسيرة جديدة تقنعنا باخلاص موقفه .

وبعد مؤتمر طرابلس بادرنا الى عرض مقترحات جديدة لاقامة جبهة قوية تتوفر فيها ، حسب اجتهادنا ، المقومات الضرورية للصمود والتحرير .. وقد ارسلنا اليكم مبعوثاً خاصاً يحمل اليكم نصوص الميثاق الذي نقترحه للجبهة ، والذي يتكون من فصلين احدهما علني والأخر سري ، كما يحمل الى سيادتكم الدعوة الى عقد مؤتمر قمة في بغداد لمناقشة الميثاق والوصول الى النتيجة المرجوة .. وقد لقينا من سيادتكم ومن الأخ الرئيس معمر القذافي والأطراف الأخرى المدعوة من قبلنا ، والتي اجرينا معها المشاورات ، التجاوب .. ثم تفضلتم سيادتكم بزيارتنا في بغداد .. وكان محور المناقشات بيننا ، هو كيف ندفع النظام السوري الى اتخاذ موقف صلب يؤمن فعلا ، لا قولا ، المستلزمات الضرورية لقيام جبهة حقيقية وقوية .. وقد ارتأيتم سيادتكم أن من الأمور التي تسهل هذه المهمة هو ، حل المشكلات الثنائية القائمة بين العراق وسورية ، مما يمهد لعقد اجتماع القمة الذي اقترحناه في بغداد .. وقد اتفقنا مع سيادتكم ومن ثم مع وزير خارجيتكم ، السيد عبد العزيز بوتفليقة ، عندما اوفدتموه الينا في بغداد ، على أن ينعقد لقاء ثنائي بين وفد عراقي مخول ووفد سوري مماثل لحل

هذه المشكلات .. ورغبنا في أن يتم هذا اللقاء على ارض الجزائر وبمشاركتكم ، لتكونوا شهوداً عليه وعونا في نجاحه . ولقد تسلمنا منكم ما يفيد بأن الحكومة السورية وافقت على عقد الأجتماع المذكور ، وتم تبادل البرقيات بيننا على اساس عقده يوم الأحد ٢٩ – كانون الثاني – يناير في الجزائر . وفي الوقت الذي كنا فيه على وشك تسمية وفدنا وتهيئته للمغادرة الى الجزائر ، بلغتنا عن طريق الصحف ، انباء عقد مؤتمر قمة في الجزائر .. ثم ابلغنا هذه الدعوة من قبلكم ، بصورة رسمية .

وفي الواقع ، ياسيادة الرئيس ، أن هذه الدعوة كانت مفاجئة لنا تماماً .. فنحن لم نعلم بأن طرفاً من الأطراف التي دعوناها الى بغداد ، عدا النظام السوري ، قد رفض دعوتنا .. كما أن احداً لم يطلعنا مسبقاً على اية رغبة في عقده في الجزائر .. وأن سيادتكم قد تفضلتم بزيارتنا في بغداد ولم تطلعونا على شيء من هذا القبيل .

والواقع ، أن المسألة ليست هي مكان انعقاد المؤتمر ، والجزائر بلد عربي عزيز يسرنا أن نلتقي فيه في كل وقت ، كما يسعدنا أن نلبي اية دعوة كريمة من سيادتكم ، ولكن الدعوة ، التي تكرمتم بتوجيهها الينا ، تبعث لدينا التساؤل عن مصير دعوتنا وعن رأيكم في الميثاق الذي اقترحناه عليكم .. فهل المقصود من دعوتكم مناقشة المقترحات التي قدمناها اليكم ؟ .. واذا كان الأمر كذلك ماهي الظروف التي استجدت والتي جعلت تلبية دعوتنا غير ممكنة؟.. اما اذا كان المقصود بدعوتكم هو عقد اجتماع ثان للاقطار

التي وقعت على بيان طرابلس ، فسيادتكم تعلمون اننا لم نوقع على ذلك البيان ، للاسباب التي اشرنا اليها .

لذلك ، ياسيادة الرئيس ، وبعد دراسة عميقة للموقف ، وبرغم محبتنا لشخصكم وتقديرنا لدعوتكم الكريمة ، فأن العراق لايستطيع المشاركة في المؤتمر الذي دعوتم اليه ، اذا كان المقصود منه هو عقد دورة ثانية لمؤتمر طرابلس ، فالأسباب الجوهرية التي دفعتنا الى الأنسحاب من المؤتمر المذكور ما تزال باقية .. فنحن لم نلمس أي تغيير جدي في موقف النظام السوري .. ولايسعنا ، ازاء ذلك تغيير موقف اتخذناه لاسباب قناعتنا بها وطيدة وثابتة .

واذا كنتم ، سيادة الرئيس ، ترغبون بعقد جلسة ثانية لمؤتمر طرابلس ، دون الأخذ بعين الأعتبار الأمور التي عرضناها عليكم سواء في الرسالة والميثاق أو في المحادثات التي جرت بيننا ، فأننا نبارك لكم جهودكم ، وسنكون بأنتظار ما يسفر عنه اجتماعكم في الجزائر ليتسنى لنا اتخاذ الموقف المناسب .

انكم ياسيادة الرئيس ، تعرفون موقفنا من القضايا الأساسية ، وقد وضحناها في رسالتنا الأخيرة اليكم وفي مشروع الميثاق الذي اقترحناه عليكم وفي المحادثات التي جرت بيننا في بغداد .

وقد اخبرنا سيادتكم ، كما اخبرنا جميع الأطراف المعنية بأننا على استعداد لمناقشة مقترحاتنا الواردة في الميثاق ، بروح المسؤولية ، والأخذ بالاعتبار كل الملاحظات التي من شأنها

ثالثاً : مدى استعداد الحكومة السورية لاقامة جبهة عسكرية شمالية من القوات السورية والقوات العراقية وقوات عربية اخرى من الأطراف المشاركة في الجبهة ، لتكون هذه الجبهة العسكرية ضمانة مادية وملموسة للخط السياسي المناهض للمؤامرات الأمبريالية الصهيونية .. فلا يبقى هذا الخط مجرد مواقف سياسية وبيانات لا اثر لها على ارض الواقع .. وهذه ، ياسيادة الرئيس ، نقطة اساسية .. اذ اننا نريد أن نعرف ، بدقة وبمسؤولية ، ما اذا كان النظام السوري مستعداً لاستقبال قوات عراقية على الجبهة السورية ، وفي اطار الشروط والمستلزمات التي وضحناها في الميثاق المقترح من قبلنا .

اننا نترك هذه الأمور لتقديركم ، ونأمل أن تتباحثوا فيها مع النظام السوري ومع الأخوة الأخرين عند انعقاد المؤتمر في الجزائر .. فأذا كان هناك موقف ايجابي وجاد منها ، فأننا على استعداد للتباحث معكم فيما يجب عمله في المستقبل .

اما بالنسبة لاجتماع اللجنة العراقية – السورية في الجزائر ، فأننا نعتقد انه لم يعد وارداً .. فالاساس الذي بني عليه الأجتماع المذكور هو تهيئة الجو لحضور الرئيس حافظ الأسد الى المؤتمر الذي دعونا اليه في بغداد . . وما دامت الأمور قد اخذت اتجاهاً آخر فأننا نعتقد من جانبنا ، أن المشكلات الثنائية بيننا وبين سورية لا تقف عقبة امام قيام جبهة حقيقية اذا ما اتخذ النظام السوري مواقف جدية

من القضايا التي اشرنا اليها في مشروع الميثاق الذي اقترحناه ، رفي هذه الرسالة .

أن العلاقات الثنائية ، العراقية - السورية لم تكن هي السبب نيما وصل اليه الموقف السوري والأوضاع العربية حتى زيارة السادات للارض المحتلة ، وانما هي نتيجة لذلك الموقف ولمجمل نصرفات النظام السوري تجاه القضايا الجوهرية في الساحة العربية.

وعلى أي حال فأننا ما نزال عند وعدنا بحل هذه المشاكل اذا ما لمسنا تغيراً جوهرياً في الموقف السوري ، واذا ما كان ذلك ضرورياً لحضور الرئيس السوري الى بغداد لمناقشة الميثاق الذي قدمناه .. اما في غير هذا الأطار ، ولغير هذه الأسباب ، فلا نجد ضرورة ، في هذا الوقت ، لعقد هذا الأجتماع .

وفي الختام ، ارجو ، ياسيادة الرئيس ، أن تتقبلوا خالص نحياتنا وتمنياتنا لكم بالنجاح .

اخوكم

احمد حسن البكر

رئيس الجمهورية العراقية

بغداد في ١٧ (صفر) ١٣٩٨ (ﻫ)

الموافق ٢٨ كانون الثاني ١٩٧٨ (م)

نص الرسائل التي تسلمها السيد الرئيس احمد حسن البكر من الرئيس الليبي معمر القذافي

حضرة الأخ – الرئيس احمد حسن البكر رئيس الجمهورية العراقية

بعد التحية ..

لاشك انكم سمعتم عن عزم رئيس جمهورية مصر العربية لزيارة الكيان الصهيوني والأجتماع بالارهابي مناحيم بيغين وبعصابات الكنيست الأسرائيلي ، انه من واقع مسؤولياتنا التاريخية امام امتنا العربية اشعر انه يتعين علينا جميعاً اتخاذ خطوات عاجلة تمثل الحد الأدنى امام العالم لدرء هذا العار التاريخي الذي يلحق بأمتنا فيما لو تمت هذه الزيارة ، وهذه الخطوات العاجلة هي : –

(١) نقل مقر الجامعة العربية من العاصمة المصرية الى اية عاصمة عربية اخرى .

(٢) طرد مصر من الجامعة العربية .

(٣) تطبيق قوانين المقاطعة العربية على مصر .

اني ارى انه من واجبنا أن نبت في هذه الخطوات على وجه السرعة حتى يعرف العالم أن امتنا العربية لا تسكت على عار يلحق بها ، كما اني اقترح أن تجري اتصالات بين جميع الأخوة الملوك والرؤساء العرب لكي نتفق على اتخاذ خطوات تأريخية تحفظ الحق العربي والشرف العربي وتكفل هزيمة العدو الصهيوني .

وتفضلوا بقبول اطيب تحياتي ..

اخوكم معمر القذافي

طرابلس في ٨ ذو الحجة ١٣٩٧ هـ

الموافق ١٨ نوفمبر ١٩٧٧ م

حضرة الأخ – الرئيس المهيب احمد حسن البكر

تحية طيبة وبعد ..

تأكيداً للدعوة التي وجهتها الجماهيرية لعقد مؤتمر عربي وطبقاً لقرارات مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي عقد في تونس يوم غرة ذو الحجة ١٣٩٧ هـ الموافق ١٢–١١–١٩٧٧ م ونظراً الى أن بعض الأقطار العربية الشقيقة ترى انه حان الوقت لعقد اجتماع عربي موسع تحضره اغلبية الدول العربية . وبالنظر الى

خطورة الموقف الراهن والذي قد يؤدي الى انهيار العلاقات العربية وتحديد الموقف القومي وفتح ثغرات قاتلة في الجبهة العربية وهذا يحتم بالضرورة أن نعمل جميعاً على تدارك الأمر لانقاذ ما يمكن انقاذه بما يحفظ الحد الأدنى من شرف العرب وسمعتهم وامامهم امام العالم وامام الأصدقاء والأعداء على السواء .

وعليه فأنني اقترح أن نبادر بعقد قمة عربية لاغلبية الدول العربية أو على الأقل اجتماع لوزراء الخارجية اذا لم يتيسر اجتماع القمة .

وبأعتبار أن الجماهيرية كانت هي الدولة التي اقترحت انعقاد القمة . فأننا نتوجه اليكم بهذه الدعوة وآمل أن توافونـا بقراركم النهائي حولها وحتى لا يتفاقم الأمر فأننا نرى أن ينعقد هذا المؤتمر ، في موعد اقصاه اسبوع من الآن ، وما لم يتيسر ذلك فأن هناك احتمالا لانعقاد قمة عربية جزئية كما سينعقد مؤتمر شعبي قومي تدعى اليه جميع التنظيمات الشعبية في الوطن العربي .

ولانلوم بعد ذلك الا انفسنا اذا بدأ الأنقسام السياسي الخطير للدول العربية امام العالم حول القضية القومية .

وتقبلوا تحياتي .

اخوكم ــ العقيد معمر القذافي

طرابلس في ١٤ ذو الحجة ١٣٩٧ هـ

الموافق ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ م

حضرة الأخ – الرئيس المهيب احمد حسن البكر

تحية طيبة وبعد ...

اننا مازلنا نأمل في خلق جبهة تقدمية عريضة ونعتقد أن هناك فرصة مهيأة لايجاد هذا التكتل التقدمي الذي يرفض التسوية ويوقف التكتيكات السابقة التي قامت بها بعض الأطراف ، ونعتقد اننا واياكم نستطيع أن نعمل سويا لتكوين جبهة رافضة . ولهذا نرى أن حضوركم ضروري جداً . وبناء عليه نناشدكم الحضور يوم الخميس لمؤتمر القمة ، كما اننا نرحب بحضوركم المسبق لتنسيق المواقف بيننا . اننا محتاجون في هذه الفترة لتوفير عامل الثقة وأن نقف بشجاعة لنواجه مصيرنا وقرارنا حتى نحفظ الشرف العربي ونحرك طاقات الأمة العربية من اجل التحرير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

اخوكم – العقيد معمر القذافي

طرابلس في ١٥ ذو الحجة ١٣٩٧ هـ

الموافق ٢٧ نوفمبر ١٩٧٧ م

نص مشروع ميثاق جبهة الصمود والتحرير الذي اقترحه العراق

١- مشروع ميثاق جبهة الصمود والتحرير

بعد الأتكال على الله ، وشعوراً منا بالمسؤولية القومية المقدسة في هذه الظروف التاريخية العصيبة ، وتعبيراً عن آمال الجماهير العربية ومطامحها المشروعة ، ووفاء لدماء الشهداء العرب والتضحيات الجسيمة التي قدمتها الأمة عبر عشرات السنين من النضال الباسل في سبيل الحرية والوحدة والكرامة واستعادة الحقوق المشروعة في فلسطين ، ولما كانت وحدة القوى العربية التقدمية المناضلة من الأهداف السامية التي يسعى اليها كل المناضلين من ابناء الأمة العربية وتلح عليها الجماهير العربية باعتبارها من الشروط الأساسية لتوفير مستلزمات الصمود بوجه المخططات والمؤامرات الأمبريالية والصهيونية ومن الضرورات المركزية لتحقيق اهداف الأمة في التحرير ،، ولما كانت كل تجارب الأمة العربية في مراحل نضالها المختلفة تؤكد ضرورة هذه الوحدة ، نعلن نحن المجتمعين في بغداد ، بين بكامل الثقة والأيمان مايلي :ـ

(١) تشكيل (جبهة الصمود والتحرير) من كل من الجمهورية العراقية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية ، الجماهيرية العربية الليبية الأشتراكية، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، منظمة التحرير الفلسطينية.

(٢) تهدف الجبهة الى توحيد كل الجهود والطاقات السياسية والأقتصادية والعسكرية للاطراف المشاركة فيها ، وكل طاقات الأمة العربية وجماهيرها المناضلة ، من اجل مواصلة الكفاح بثبات وعزيمة قوية مهما طال الزمن وغلت التضحيات لتحرير جميع الأراضي العربية المحتلة ، واستعادة حقوق الشعب العربي الفلسطيني بتحرير ارضه المغتصبة وتقرير مصيره عليها .

(٣) أن الأطراف المتفقة على هذا الميثاق تؤمن ايماناً عميقاً بضرورة توحيد كافة الجهود والطاقات العربية لتحقيق هذه الأهداف القومية السامية ، وذلك على الأسس القومية السليمة والواضحة التي يحددها هذا الميثاق ، لذلك فأنها تعتبر أي جهد من جانب أي قطر عربي يضاف الى جهود الأطراف المشاركة فيها ، وعلى اساس مبادىء هذا الميثاق هوجهد ضروري ومطلوب وتناشد كل الأقطار العربية بذل هذه الجهود والمشاركة في الواجبات والمهام المقدسة التي تضطلع بها الجبهة .

(٤) أن الأطراف المتفقة على هذا الميثاق تعبر عن تقديرها البالغ لدور الرأي العام العالمي ، والهيئات الدولية ، وفي مقدمتها الأمم المتحدة ، وبلدان عدم الأنحياز ، والبلدان الصديقة ، وكل البلدان التي تقف موقفاً عادلا ومتوازناً من الحق العربي ، وهي

تسعى الى توثيق العلاقات مع هذه الأطراف والتعاون معها بروح عالية من المسؤولية لاتخاذ الأجراءات التي من شأنها مساندة النضال المشروع للامة العربية لتحرير اراضيها المحتلة واستعادة حقوق الشعب العربي الفلسطيني .

وبروح عالية من المسؤولية وايماناً منها بمبادئ الحق والعدل التي ناضلت شعوب العالم كلها من اجل تكريسها في العلاقات الدولية ، فأن الأطراف المجتمعة ترى بأنها لايمكن ، بأي حال من الأحوال ، أن تقبل وتوافق على مقررات أو مشاريع أو مقترحات اتخذت أو تتخذ لاحقاً من أية هيئة دولية أو مجموعة من الدول تمس جوهر السيادة العربية على ارضها ، وعلى ارادتها الحرة في اقامة العلاقات مع الأخرين ، كما تمس جوهر الحقوق التاريخية لشعب فلسطين .

(٥) أن الأطراف المتفقة على هذا الميثاق تعتبر نفسها متضامنة ومتكافلة في كل المسؤوليات والألتزامات والأنشطة التي تترتب عليها وفقاً لاهداف هذا الميثاق .

(٦) أن جبهة الصمود والتحرير ليست كتلة أو محوراً أو حلفاً ، فمنطلقها هو خدمة الأمة العربية جمعاء ، وهدفها هو تحرير الأرض العربية المحتلة ، واستعادة حقوق الشعب العربي الفلسطيني بتحرير ارضه المغتصبة وتقرير مصيره عليها ، كما تهدف الى تعزيز المشاركة العربية الحرة والمسؤولة في المحيط الدولي ، والسعي الى تقوية عناصر العدل والسلم والأستقرار والأزدهار في المناطق المجاورة للبلدان المشاركة في هذه الجبهة وفي العالم اجمع ، لذلك ، فأن الأطراف المجتمعة تؤكد ما يلي : —

أ — أن لقاءها في اطار هذه الجبهة لايؤثر على مشاركتها الطبيعية في الجامعة العربية وفي كل المؤسسات والهيئات المنبثقة عنها ،

وكذلك في كل الأنشطة والفعاليات العربية المشتركة وعلى أي مستوى كان ، وينطبق ذلك بالطبع على مشاركتها في الهيئات والأنشطة الدولية .

ب – أن الجبهة مفتوحة لكل الأقطار العربية التي تعلن استعدادها لقبول ميثاقها ، وتحمل الألتزامات التي تقع على عاتق الأطراف المشاركة فيها .

جـ – أن اطراف الجبهة يؤكدون بأن انضمامهم اليها لا يؤثر في علاقاتها الثنائية مع الدول الأخرى العربية أو الأجنبية وفي العقود والأتفاقيات والمعاهدات التي ابرموها مع تلك الدول .

كما يؤكدون حرصهم الشديد على بناء علاقات الصداقة والتعاون مع كل بلدان العالم على اساس مبادئ السيادة الكاملة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، واحترام مبادئ الحق والعدل والسلام في العالم .

د – وتؤكد الأطراف المشاركة في الجبهة أن من طبيعة الأمور أن تتحدد طبيعة العلاقات بينها وبين الدول العربية وكافة الدول الأجنبية ، في ضوء مواقف تلك الدول من قضية تحرير الأراضي العربية المحتلة واستعادة الشعب العربي الفلسطيني حقوقه المشروعة .

(٧) يكون للجبهة قيادة سياسية عليا تتألف من رؤساء الاقطار المشاركة فيها ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية أو من مندوبيهم المخولين ، وتكون هذه القيادة اعلى سلطة في الجبهة من مسؤولياتها اتخاذ القرارات الرئيسية في كافة الميادين ، وتتخذ هذه القيادة قراراتها بأتفاق اطرافها .

ولها أن تشكل قيادات فرعية وهيئات ولجاناً متخصصة لمتابعة تنفيذ قراراتها وتأدية أية مهام تكلفها بها القيادة السياسية العليا ، وتعقد

القيادة السياسية العليا اجتماعاتها في عواصم الاقطار التي تتألف منها الجبهة بصورة دورية ، وكلما تطلبت الحاجة ذلك .

(٨) يجوز قبول انضمام اقطار عربية اخرى الى الجبهة ، بشرط الموافقة التامة وغير المشروطة على هذا الميثاق وعلى الالتزامات التي تترتب على اطراف الجبهة ، و بموافقة جماعية من الاطراف المؤسسة .

بغـداد في — —١٩٧٨

توقيع توقيع توقيع

توقيع توقيع توقيع

٢ ـ مشروع الميثاق الخاص « السري » للجبهة ـ الرسمية ـ

اولاً ـ الشؤون السياسية :ـ

(١) تتفق اطراف الجبهة على أن التفسير القانوني والواقعي للفقرة (٤) من ميثاق الجبهة المعلن هو عدم القبول بالقرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ ، والقرار ٣٣٨ الصادر عن مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الاول ١٩٧٣ ، وعدم التفاوض أو الصلح أو الاعتراف بالكيان الصهيوني .

(٢) إن ما أتفق عليه في الميثاق المعلن وهذا الميثاق يعتبر الحد الادنى من المواقف المبدئية والسياسية الذي يجب أن تلتزم به كافة أطراف الجبهة في مجمل انشطتها السياسية والإعلامية ، سواء على

الصعيد القطري أو على الصعيدين القومي والدولي ، ولاطراف الجبهة أن تعبر بوسائلها السياسية والإعلامية عن مواقف اكثر جذرية وشدة فيما يخص الصراع مع الامبريالية والصهيونية وحلفائها ، وتحرير كامل التراب الفلسطيني وأقامة الدولة الديمقراطية في فلسطين .

(٣) على منظمة التحرير الفلسطينية أن تبتعد بشكل مطلق عن أي تنازل مبدئي عن الحقوق التأريخية لشعب فلسطين في ارضه ويكون شعارها الاساس والمعلن ، بأستمرار ، وفي كافة الانشطة السياسية والإعلامية هو النضال المسلح وطويل الأمد من أجل اقامة الدولة الديمقراطية على أرض فلسطين كلها ، وأن المرونة التي تتبعها بعض الأطراف الرسمية في أطار ميثاق الجبهة ووفق خطة العمل التي تقرها القيادة السياسية العليا ، لا تشمل منظمة التحرير الفلسطينية التي يجب أن تتمسك بهذا النهج المبدئي تمسكاً حازماً ، وأن تواصل نضالها المسلح ضد العدو بكافة الوسائل المتاحة .

(٤) تتفق الأطراف على ضرورة أتباع نهج حازم وفي كل المستويات السياسية والاقتصادية والإعلامية ضد الدول العربية التي تلعب دور المخطط والمنفذ المساند للمخططات الامبريالية الصهيونية وللسياسات الأستسلامية ، وكذلك ضد الدول التي تقوم بأدوار مشبوهة في الصراع العربي ــ الصهيوني .

(٥) إن ما جاء في اعلاه ينطبق ايضاً على الدول الاجنبية ، وبخاصة الولايات المتحدة الاميركية ، التي تعتبر السند الأساس للعدو الصهيوني والتي تقوم بالدور الامبريالي الاول في المنطقة بهدف السيطرة عليها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، وضرب حركة الثورة العربية وتصفية مكتسباتها التحررية والتقدمية ، وتصفية القضية الفلسطينية وتكريس الكيان الصهيوني قوة غاصبة وقاعدة للنفوذ والتغلغل الامبريالي في المنطقة كما يشمل ذلك الدول الاجنبية التي تلعب ادواراً مشبوهة في القضية الفلسطينية .

(٦) تحدد القيادة السياسية العليا الاجراءات الواجب اتخاذها ضد هذه الدول .

(٧) تكون الاتصالات الثنائية بين أي طرف من أطراف الجبهة وبين الحكومات العربية أو الاجنبية الاخرى فيما يختص بقضية تحرير الاراضي العربية المحتلة والقضية الفلسطينية بتخطيط من القيادة السياسية العليا وموافقتها واطلاعها .

ثانياً — الالتزامات العسكرية :—

أ — تتشكل من الاطراف المشاركة في الجبهة قيادة عسكرية عليا تكون خاضعة للقيادة السياسية العليا ، وتتألف من وزراء الدفاع ورؤساء الاركان لدى الاطراف المشاركة .

ب — تشارك الاطراف المشاركة في أقامة الجبهة الشمالية بأرسال قوات عسكرية محاربة وذلك على الوجه التالي :—

(١)
(٢)
(٣)
(٤)
(٥)
(٦)

إن هذه النسبة من المشاركة هي الحد الادنى ، وللقيادة السياسية أن ترفع هذه النسبة بقرار منها .

ج — تكون قرارات القيادة العسكرية ملزمة لجميع القوات العسكرية المحاربة المتواجدة على جبهة المواجهة مع العدو .

د — يكون للقيادة العسكرية العليا قائد عام تعينه القيادة السياسية العليا .

هـ - تحدد صلاحيات القيادة العسكرية العليا والقائد العام وهيئة الاركان التابعة للقيادة العسكرية بقرار من القيادة السياسية العليا .

و - يكون القرار بشن الحرب على العدو ، أو ايقاف اطلاق النار عليه بأتفاق الاطراف المشتركة في الجبهة .

ثالثاً - الالتزامات المالية والاقتصادية :-

أ - يشكل صندوق مالي يسمى صندوق الجبهة ويكون الحد الادنى لهذا الصندوق (مليون دولار) ، وتساهم الاطراف المشاركة في الجبهة فيه وفق النسب التالية ، وتحدد هذه النسب على اساس الامكانات المالية لكل قطر ومستوى مشاركته في الالتزامات العسكرية في الجبهة العسكرية الشمالية : -

(١) العراق   ٪
(٢) ليبيا   ٪
(٣) الجزائر   ٪
(٤) سورية   ٪
(٥) اليمن   ٪

ب - يتولى هذا الصندوق تمويل النفقات العسكرية الناشئة عن تشكيل الجبهة العسكرية الشمالية والتي تنشأ في حالات الصدام العسكري أو الحرب مع العدو ، والتعويض عن الخسائر العسكرية والاقتصادية الستراتيجية التي تنال أيا من اطراف الجبهة في تلك الحالات ، ويتكون هذا الصندوق اضافة الى الميزانيات العسكرية والاعتيادية الحالية التي تعتمدها اطراف الجبهة بصورة منفردة وفق التزاماتها وخططها العادية .

ج - يكون الانفاق على منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل

المقاومة الفلسطينية وقواتها المسلحة وعلى الشهداء والشؤون المدنية الفلسطينية الاخرى في داخل الارض المحتلة وخارجها من هذا الصندوق وفق اجراءات تحددها القيادة السياسية العليا ، ويحظر على منظمة التحرير الفلسطينية وأي من الاطراف الفلسطينية المشاركة في الجبهة تناول أية مساعدات مالية أو عسكرية أو أية مساعدات اخرى من أية دولة من الدول العربيةأو الاجنبية الا بقرار من القيادة السياسية العليا ، ويحرم أي طرف يخالف هذه الشروط من أية مساعدة من الصندوق ويعتبر خارج الجبهة . وتحدد القيادة السياسية العليا الأساليب وتضع الخطط اللازمة لأشتراك الجماهير العربية في توفير المتطلبات المالية والنضالية لدعم الجبهة ودعم منظمة التحرير الفلسطينية .

رابعاً — المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية :—

أ — تعمل الجبهة على تعزيز امكانات المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية في لبنان عسكريا واقتصاديا ، لتمكينها من الصمود بوجه المخطط والعدوان الأنعزالي — الصهيوني .

ب — تشكل القيادة السياسية قيادة خاصة من اعضاء قياديين ومخولين لرسم السياسة والنشاط والتحرك في الساحة اللبنانية ، وتتألف من الأطراف المشاركة في الجبهة يضاف اليها ممثلون عن الحركة الوطنية في لبنان ، وتكون هذه القيادة تابعة للقيادة السياسية العليا .

ج — تكون الأقطار العربية المشاركة في الجبهة ساحات مفتوحة للنشاط السياسي والعسكري والأعلامي للمقاومةالفلسطينية، وفق الخطة التي ترسمها القيادة السياسية العليا .

خامساً : —

تعمل اطراف الجبهة ، بكامل المسؤولية القومية ، على تركيز

كل جهودها وتوفير كل طاقاتها السياسية والعسكرية والأقتصادية وغيرها من اجل القضية المركزية التي قامت من اجلها هذه الجبهة ، وتحرص ، قدر الأمكان ، على الأبتعاد عن اية انشغالات جانبية من شأنها أن تضعف هذا التركيز أو تقلل من تلك الطاقات.

سادساً : —

تتفق الأطراف المشاركة في الجبهة وبخاصة الأقطار المصدرة للنفط ، وهي العراق والجزائر وليبيا على سياسة موحدة في كافة الشؤون المتعلقة بالنفط والطاقة ، وفي كافة الأطارات والهيئات العربية والدولية المختصة ، وتحدد الأقطار المعنية الوسائل العملية لذلك في ضوء الأتجاهات الأساسية للميثاق ومستلزمات تحرك الجبهة .

سابعاً — تعديل الميثاق ، وعضوية الجبهة ، وقرارات القيادة السياسية العليا : —

أ — لايجري أي تعديل على ميثاق الجبهة المعلن ، وعلى الميثاق الخاص (السري) الا باتفاق جميع الأطراف المشاركة.

ب — للقيادة السياسية العليا أن تقرر تجميد أو اسقاط عضوية أي عضو من اعضاء الجبهة اذا اخل بالتزاماته المنصوص عليها في الميثاقين .

ج — تتخذ قرارات القيادة السياسية العليا باتفاق الأطراف المشاركة في الجبهة ، وتدون في محضر رسمي ، تحتفظ بنسخ رسمية منه كافة اطراف الجبهة .

ثامناً : —

تشكل القيادة السياسية امانة سياسية عامة للجبهة تتولى التحضير لاجتماعاتها ومتابعة تنفيذ قراراتها والتحدث باسمها ، واية مهمات اخرى تكلفها بها القيادة السياسية العليا .

رقم الايداع في المكتبة الوطنية
ببغداد ٢٠٧ – ١٩٧٨
آذار – ١٩٧٨